جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـوم الاقتصاديـــة

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويـــل التنميـة

تحت عنوان

سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

إعداد الطلبة:

بن يمينـــة إيمـــان

زدوري عبد المجيد

إشراف الأستاذة:

سلايميـــة ظريفـــة

السنة الجامعية 2016/2015

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

لم يشكر الله من لم يشكر الناس، نتوجه باسمنا عبارات الشكر

والعرفان لأستاذتنا المشرفة

سلايمية ظريفة

على كل ما قدمته لنا من توجيه ونصح وإرشاد، كما نشكرها على

صبرها وصرامتها معنا طيلة فترة إنجازنا لهذا العمل

فجزاها الله عناّ الخير كله.

الشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول

مناقشة هذه المذكرة

دون أن ننسى في ذلك كل أساتذتنا، كل عمال وعاملات

المكتبات، وكل من ساعدونا من قريب أو من بعيد بالقليل أو

بالكثير

ألف ألف شكر

إهداء

إلى الوالدة العزيزة

إلى إخواني وأخواتي

إلى زميلتي في هذا العمل «إيمان»

إلى كل الأصدقاء والزملاء

أخص بالذكر

عبد الرزاق، عبد المالك، وليد، أمين

خليل، أحمد، محمد أمين

أمال وزينب

عبد المجيد

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	**–**
إهداء	**–**
فهرس المحتويات	**V–I**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
المقدمة العامة	**أ – د**
الفصل الأول: أساسيات حول سياسات التنمية الزراعية	
مقدمة الفصل	**02**
المبحث الأول: التنمية الزراعية	**03**
المطلب الأول: الزراعة والقطاع الزراعي	**03**
الفرع الأول: مفهوم الزراعة	**03**
الفرع الثاني: القطاع الزراعي	**04**
المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التنمية الزراعية	**05**
الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية	**05**
الفرع الثاني: أهمية التنمية الزراعية	**05**
المطلب الثالث: مقومات واستراتيجيات التنمية الزراعية	**06**
الفرع الأول: مقومات التنمية الزراعية	**06**
الفرع الثاني: استراتيجيات التنمية الزراعية	**08**
المبحث الثاني: السياسة الزراعية	**10**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية وخصائصها	**10**
الفرع الأول: مفهوم السياسة الزراعية	**10**
الفرع الثاني: السمات العامة للسياسة الزراعية	**11**
المطلب الثاني: أهداف وأنواع السياسة الزراعية	**12**
الفرع الأول: أهداف السياسة الزراعية	**12**
الفرع الثاني: أنواع السياسة الزراعية	**12**

المطلب الثالث: مكونات ومؤشرات السياسة الزراعية	**14**
الفرع الأول: مكونات السياسة الزراعية	**14**
الفرع الثاني: مؤشرات السياسة الزراعية	**16**
المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة	**18**
المطلب الأول: مفهوم وأسباب الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة	**18**
الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة	**18**
الفرع الثاني: أسباب الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة	**20**
المطلب الثاني: أهداف وسياسات التنمية الزراعية المستدامة	**21**
الفرع الأول: أهداف التنمية الزراعية المستدامة	**21**
الفرع الثاني: سياسات التنمية الزراعية المستدامة	**22**
المطلب الثالث: أبعاد وتحديات التنمية الزراعية المستدامة	**23**
الفرع الأول: أبعاد التنمية الزراعية المستدامة	**23**
الفرع الثاني: تحديات التنمية الزراعية المستدامة	**24**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني: الاطار النظري للأمن الغذائي	
مقدمة الفصل	**28**
المبحث الأول: السياق المفاهيمي للأمن الغذائي	**29**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المرتبطة به	**29**
الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي	**29**
الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي	**30**
المطلب الثاني: مرتكزات ومبادئ الأمن الغذائي	**31**
الفرع الأول: مرتكزات الأمن الغذائي	**31**
الفرع الثاني: مبادئ الأمن الغذائي	**34**
المطلب الثالث: أبعاد ومستويات الأمن الغذائي	**35**
الفرع الأول أبعاد الأمن الغذائي.	**35**
الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي	**37**
المبحث الثاني: أوضاع الأمن الغذائي	**38**
المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه	**38**

الفرع الأول: مقومات الأمن الغذائي	38
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	39
المطلب الثاني: محددات الطلب على الغذاء و مؤشرات قياس الأمن الغذائي	41
الفرع الأول: محددات الطلب على الغذاء.	41
الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي	42
المطلب الثالث: استراتيجية وسياسات الأمن الغذائي	43
الفرع الأول: استراتيجية الأمن الغذائي	43
الفرع الثاني: سياسات الأمن الغذائي	44
المبحث الثالث: إشكالية الأمن الغذائي	45
المطلب الأول: مفهوم مشكلة الأمن الغذائي وأسبابها	45
الفرع الأول: مفهوم مشكلة الأمن الغذائي	45
الفرع الثاني: أسباب مشكلة الأمن الغذائي	46
المطلب الثاني: قياس انعدام الأمن الغذائي ومخاطره	47
الفرع الأول: قياس انعدام الأمن الغذائي	47
الفرع الثاني: مخاطر انعدام الأمن الغذائي	48
المطلب الثالث: العراقيل والتحديات التي تجابه مسار الأمن الغذائي	49
الفرع الأول: عراقيل وتحديات الأمن الغذائي	49
الفرع الثاني: تحديات الأمن الغذائي	50
خلاصة الفصل	54
الفصل الثالث: واقع و أفاق السياسة الزراعية في تحقيق الأم الغذائي في الجزائر	
مقدمة الفصل	56
المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر	57
المطلب الأول :السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق	57
الفرع الأول :التسيير الذاتي	57
الفرع الثاني :سياسة الثورة الزراعية	58
الفرع الثالث :السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات	59
المطلب الثاني :أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات	61
الفرع الأول :الإطار العام للسياسات الزراعية في عقد التسعينات	61

الفرع الثاني: أثر برنامج التكيف الهيكلي على السياسة الزراعية	61
المطلب الثالث :أسباب فشل السياسة الزراعية	63
الفرع الأول :ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية	63
الفرع الثاني: ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي وإهمال الصناعات الزراعية الغذائية	63
الفرع الثالث: فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي	64
المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر	65
المطلب الأول: واقع الإنتاج والاستهلاك الفلاحي في الجزائر	65
الفرع الأول: واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر	65
الفرع الثاني: واقع الاستهلاك الغذائي في الجزائر	70
المطلب الثاني: محاور الأمن الغذائي في الجزائر	72
الفرع الأول: الفجوة الغذائية في الجزائر	72
الفرع الثاني: الاكتفاء الذاتي	74
المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي وتحدياتها	76
الفرع الأول: استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي	76
الفرع الثاني: تحديات استراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر	77
المبحث الثالث: آفاق السياسة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	78
المطلب الأول: البرامج الوطنية لدعم التنمية الزراعية 2001-2014	78
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	78
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009	80
الفرع الثالث: مضمون البرنامج الخماسي : 2010-2014	82
المطلب الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر	83
الفرع الأول: المحور الزراعي	84
الفرع الثاني: المحور الريفي	85
المطلب الثالث : تقييم أداء السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي	88
الفرع الأول: تقييم تطور الإنتاج النباتي	88
الفرع الثاني: تقييم تطور الإنتاج الحيواني	90
الفرع الثالث: تقييم الواردات والصادرات الزراعية والغذائية	92
خلاصة الفصل	96

الخاتمة العامة	99-98
قائمة المراجع	104-101

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	تطور المساحة الزراعية لبعض المنتوجات الزراعية للفترة 2009- 2014	**66**
3-2	انتاج بعض الحبوب في الجزائر	**67**
3-3	تطور إنتاج بعض السلع الغذائية في الجزائر	**68**
3-4	تطور انتاج مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية في الجزائر	**69**
3-5	الرقم القياسي لسعر الغذاء في الجزائر	**71**
3-6	متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون	**72**
3-7	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	**80**
3-8	معدل النمو ونسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010	**81**
3-9	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	**82**
3-10	تطور إنتاج بعض السلع الغذائية	**89**
3-11	تطور أعداد الثروة الحيوانية ما بين2011-2013	**90**
3-12	تطور قيمة الواردات الجزائرية من 2006 إلى 2010	**92**
3-13	تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية من 2006 إلى 2013	**93**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	تطور الفجوة الغذائية خلال الفترة 2003-2013	**73**
3-2	تطور واردات وصادرات الغذاء خلال الفترة 2003-2013	**74**
3-3	برنامج التجديد الفلاحي	**85**
3-4	برنامج التجديد الريفي	**87**
3-5	تطور معدل نمو القطاع الفلاحي	**95**

المقدمة العامة

تعتبر الزراعة من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهي المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية، وتوفر المواد الأولية الزراعية، ومن ثم تعمل على تحقيق الرفاهية.

وقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطورة في هذا المجال، مما أهلها للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي وأصبحت السلة الغذائية للعديد من الدول النامية، وهذه الأخيرة عمدت إلى الاقتداء بالدول المتقدمة من خلال تبّنيها إصلاحات للإسراع من الخروج من التخلف الاقتصادي، غير أن غالبيتها وقعت ضحية تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي وتدهور أولويته بين باقي القطاعات الأخرى .

والحال كذلك بالنسبة للجزائر، فمنذ الاستقلال أعطت أهمية أكبر للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي الذي خصته ببعض السياسات والإصلاحات كالثورة الزراعية والتي كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى تهميشها لهذا القطاع واعتمادها على مصدر دخل رئيسي وحيد وهو النفط، مما نتج عنه انخفاض في الإنتاج الزراعي وتراجع في معدلات نموه، وبالتالي توسيع الفجوة بين الطلب والعرض خاصة مع النمو الديمغرافي المتزايد، فزادت التبعية الغذائية وارتفعت فاتورة الواردات الغذائية إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وأمام هذا الوضع وفي ظل التحولات الاقتصادية بات من الضروري تعميق الإصلاحات في القطاع الزراعي وتحريره من كل الممارسات والبحث عن سياسة زراعية وإصلاحات تسد ثغرات الإصلاحات السابقة من خلال الانطلاق ببرامج جديدة من أجل خدمة التنمية الزراعية الشاملة.

إشكالية البحث:

من خلال استعراض خلفية هذه الدراسة تظهر الإشكالية تحت التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية نطرحها في النقاط التالية:

- ✓ فيما تتمثل أنواع السياسة الزراعية؟
- ✓ ما هي مخاطر انعدام الأمن الغذائي؟

- ✓ ما هي أسباب تعثر السياسة الزراعية الجزائرية في تحقيق الأمن الغذائي؟

وفي هذا الإطار يمكن أن تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية الأولى** :تعتبر السياسة الزراعية توجه واحد تعتمده جميع الحكومات في حل المسألة الزراعية.
- ✓ **الفرضية الثانية** :ينجم عن انعدام الأمن الغذائي نوع من التبعية الاقتصادية.
- ✓ **الفرضية الثالثة** :إن سوء إدارة القطاع الزراعي وغياب سياسات البحث والإرشاد الزراعي جعلت السياسة الزراعية في الجزائر غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي.

أهمية الدراسة :يكتسب هذا البحث أهميته:

- ✓ من واقع البعد الاستراتيجي للسياسة الزراعية في ظل تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك إبراز قوة الارتباط بينهما.
- ✓ تحديد أوضاع الأمن الغذائي، والوقوف على مشكلة الأمن الغذائي ومخاطر انعدام الغذاء.
- ✓ الوقوف على معالم السياسة الزراعية الجزائرية وسعيها لتحقيق الأمن الغذائي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تشخيص قدرة السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي ومدى إمكانية الخروج من حلقة التبعية الغذائية .
- ✓ تحليل مختلف السياسات الزراعية التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال.
- ✓ الوقوف عند أسباب فشل السياسات الزراعية الجزائرية ومن ثم إبراز أهم المشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي الجزائري.
- ✓ تقييم السياسات والبرامج التنموية الجديدة في الجزائر الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

أسباب اختيار الموضوع :ترجع أسباب اختيارنا للموضوع إلى:

- ✓ نوع التخصص الذي يتلاءم وطبيعة البحث.
- ✓ يعتبر الأمن الغذائي من المواضيع الهامة على الصعيد العالمي والوطني.
- ✓ الرغبة الذاتية في التعرف على السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر.

المنهج المتبع:

للإجابة على إشكالية البحث واختيار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة، ومن ثم تحليل البيانات للوصول إلى نتائج دقيقة للمشكلة محل الدراسة.

هيكل وخطة البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب الموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة والإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: أساسيات حول التنمية الزراعية، والذي تناولنا في مبحثه الأول التنمية الزراعية، وأما في المبحث الثاني فتناولنا فيه السياسة الزراعية وبالنسبة للمبحث الثالث تطرقنا إلى التنمية الزراعية المستدامة.

الفصل الثاني: فقد تطرقنا إلى الإطار النظري للأمن الغذائي حيث تناولنا في مبحثه الأول السياق المفاهيمي للأمن الغذائي، وفي المبحث الثاني أوضاع الأمن الغذائي، وأما في المبحث الثالث فقد تناولنا إشكالية الأمن الغذائي.

الفصل الثالث: واقع وآفاق السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تعزيز الأمن الغذائي، حيث تناولنا في المبحث الأول السياسات الزراعية في الجزائر، وفي المبحث الثاني واقع الأمن الغذائي في الجزائر. أما المبحث الثالث فقد تطرقنا لآفاق السياسة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الأول:

مفاهيم حول

سياسات التنمية الزراعية

مقدمة الفصل

تحتل التنمية الزراعية مركزا مهما في كافة القطاعات، وتتعاظم أهميتها أكثر في الاقتصاديات الوطنية. ونظرا لما تحتاج إليه التنمية الزراعية من مقومات واستراتيجيات أصبح من الواجب وضع سياسة زراعية فعالة تهدف من خلالها إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا، وتحديث زراعية مستدامة تهتم بالبشر والبيئة وتسعى إلى النتائج بعيدة المدى تحافظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الزراعية المتاحة، وهذا ما بإمكانه مواجهة تحديات المستقبل.

المبحث الأول: التنمية الزراعية

إن تنمية الزراعة وتطويرها من شأنه العمل على تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وسنتعرض في هذا المبحث إلى مفهوم وأهمية التنمية الزراعية، إضافة إلى مقوماتها لنصل إلى أهم الاستراتيجيات المعتمدة في التنمية الزراعية وقبل ذلك سنقدم مفهوما لكل من الزراعة والنمو الزراعي.

المطلب الأول: الزراعة والقطاع الزراعي

يتناول هذا المطلب كل من مفهوم الزراعة والنمو الزراعي على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم الزراعة

إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق فإننا نجدها مشتقة من كلمتين (Agre) وتعني الحقل أو التربة وكلمة (culture) تعني العناية، وعلى هذا يمكن القول أن الزراعة هي العناية بالأرض، أما بالمعنى الذي نقصده هنا فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش. ويرتبط الإنتاج الزراعي بقانون الغلة المتناقصة أي أن الإنتاجية تقل بزيادة كثافة الزراعة وإجهاد الأرض. على أنه في الجهات المتقدمة زراعيا يمكن إيقاف ذلك باستخدام الدورات الزراعية الملائمة والمخصبات[1].

وتختلف الزراعة عن الإنتاج الصناعي في أن الإنسان لا يمكنه بسهولة تعديل أثر الضوابط الطبيعية للعمليات الزراعية المختلفة. ففي حالة الصناعة مثلا يمكن السيطرة على كميات ونوعيات الإنتاج ويمكن للإنسان زيادة سرعات الآلات ولكنه لا يمكن أن يتحكم في كميات ونوعيات الإنتاج الزراعي التي تخضع للضوابط الطبيعية، أي العوامل الطبيعية السيئة المؤثرة في الإنتاج الزراعي، وكل ما يمكن عمله هو التعديل من أثرها قليلا كمعالجة آثار الجفاف باستخدام مياه الري أو تحسين التربة وعمل المدرجات... الخ ولكن هذا يحتاج إلى رؤوس أموال وجهود كبيرة[2].

---

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 49.

[2] المرجع نفسه، ص 49.

ومنه فإن الزراعة تتميز بما يلي:

- ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة؛
- طول دورة الناتج الزراعي؛
- ارتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة نتيجة التقلبات المناخية؛
- تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتغيرة؛
- التقدم العلمي بطيء الأثر في الزراعة.

الفرع الثاني: القطاع الزراعي

القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وتنبع هذه الأهمية من كونه أحد القطاعات الرئيسة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى كونه القطاع المنتج لسلع الغذاء وللمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات، كما يأتي في المرتبة الأولى في استيعاب العمالة. ويتصف القطاع الزراعي باستخدامه إمكانيات قاعدة الموارد الطبيعية من مياه وأراضي بصورة محدودة.

يضم القطاع الزراعي مجموعة كبيرة من القطاعات الفرعية والأنشطة المترابطة ببعضها بدرجات مختلفة وهي الإنتاج النباتي بفروعه المختلفة من خضروات وفواكه ومحاصيل حقلية، والإنتاج الحيواني والذي يضم الأغنام والماعز والأبقار والدواجن والنحل والأسماك بالإضافة إلى الغابات والمراعي والزهور، ويعتمد هذا القطاع على العديد من القطاعات الأخرى في توفير مدخلات الإنتاج والخدمات مثل التعليم الزراعي، المشاتل، استصلاح الأراضي، شق التمويل وغيرها كما وتعتمد عدة قطاعات وأنشطة على الزراعة في أعمالها مثل النقل، التسويق الطرق، الأعلاف، المبيدات، الأسمدة، البذور، مياه الري، الآليات الزراعية، مؤسسات التصنيع، الصادرات، البيئة السياحة والعمل وغيرها[1].

[1] وليد عساف، **استراتيجية القطاع الزراعي – الصمود وتنمية–**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014، ص 7.

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التنمية الزراعية

تقوم التنمية الزراعية على مجموعة متجانسة من المفاهيم ما جعلها ذات أهمية بالغة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، ومن أبرز تلك التعاريف ما يلي:

– التنمية الزراعية هي مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي[1].

– تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فقد عرفت على أنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، فهي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي[2].

الفرع الثاني: أهمية التنمية الزراعية

تتباين أهمية الزراعة في الاقتصاديات الوطنية تبايناً واسعاً، فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا عندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي، وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقراً. وقد كان النمو في الزراعة على مدى العقديْن الماضييْن مدفوعاً إلى حد كبير بالنمو في إنتاجية العمل، وقد ظلت إنتاجية العمل في الزراعة تنمو في المتوسط بسرعة أكبر منها في إنتاجية العمل خارج الزراعة وهذا النمو السريع في إنتاجية العمل قد ظل مدفوعاً بعمليات انتقال العمالة من الزراعة، استجابةً لديناميكيات كل من"الجذب الصناعي" و"الدفع الزراعي ."وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة قد ظل أعلى من مثيله في القطاعات الأخرى.

---

[1] عامر أسامة، **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي التاسع حول دور التأمين في دعم التنمية الزراعية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 6.

[2] سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة ولاية قالمة–**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015، ص 66.

وعلى وجه الإجمال، يُحتمل أن يكون دور النمو الزراعي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي .ويُحتمل أن يكون ذلك هو الحال لأن نصيب القوة العاملة التي تعمل في القطاع الزراعي هو أكبر بكثير من نصيب الناتج الاقتصادي الذي يتأتى من الزراعة .وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، كان نصيب مجموع السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة 66 في المائة في عام 2009، ومعنى ذلك وجود ميل إلى أن يكون للناس الذين يعملون في الزراعة مدخول أدنى، وهو ما يتسق مع حقيقة أن الفقر يتركّز في المناطق الريفية. ولأن كثيرة من الفقراء يعملون في الزراعة، فإنه يُحتمل بدرجة أكبر أن يشمل النمو الزراعي الفقراء ويفيدهم أكثر من النمو في القطاعات غير الزراعية[1].

المطلب الثالث: مقومات وإستراتيجيات التنمية الزراعية

تعد مقومات واستراتيجيات التنمية الزراعية من أ هم العناصر الواجب التعرف عليها على النحو التالي:

الفرع الأول: مقومات التنمية الزراعية

إضافة إلى مقومات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في خلق الإطار الملائم للتنمية، وتراكم رؤوس الأموال والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي، الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي[2]:

أولا: الأراضي الزراعية

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي و على أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي:

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما 2013، ص 30.

[2] عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر– دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011، ص ص 24-29.

ويختلف تطبيق هذه المحاولة من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية(طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور، ... الخ)، لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

ثانيا:الموارد المائية :يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي و تكثيف الزراعة، كما أن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاثة موارد هي:

- الموارد المائية المطرية؛
- الموارد المائية السطحية؛
- الموارد المائية الجوفية.

ثالثا: الثروة النباتية: يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي و الجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي وترقيته.

رابعا: الثروة الحيوانية: تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات و له أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، و لهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.

الفرع الثاني: استراتيجيات التنمية الزراعية

لا يمكن دراسة استراتيجيات التنمية الزراعية وهي منعزلة إذ يجب أن تدرس وهي تتكامل مع خطط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا الوضع يملي الحاجة إلى التوازن بين تدفقات السلع ورأس المال والعمل وبين القطاعات المختلفة ومناطق الاقتصاد الوطني، والتوازن في التدفق بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم، وتتمثل أهم الاستراتيجيات فيما يلي[1]:

أولا: في مجال توجيه الإنتاج نحو الأسواق المحلية والتصدير

1- تشجيع ودعم تأسيس اتحادات نوعية.

2- إعداد دراسات دورية للاتفاقيات والأسواق المحلية والإقليمية وللأسواق الأجنبية، بواسطة:

- إنشاء قاعدة بيانات زراعية وطنية؛
- إعداد دراسة تحليلية للبيانات والمعلومات؛
- إعداد دراسة تحليلية موسعة لتقييم الآثار الجانبية والسلبية للاتفاقيات الدولية؛
- تقديم الدعم الفني والحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع ذات المردود المرتفع.

3- توجيه برامج البحوث ونقل التكنولوجيا لإعطاء اهتمام خاص للمحاصيل التصديرية.

4- إعداد برامج تدريبية للمزارعين والمتعاملين بهذه المحاصيل.

ثانيا: في مجال تشجيع الصادرات:

1- تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية بواسطة:

2- توفير تمويل بشروط ميسرة للمصدرين.

3- برامج الترويج الوطنية في الخارج.

4- إعادة النظر في الاتفاقيات المتعلقة بالسلع والنقل والجمارك.

5- إنشاء أسواق متخصصة لعرض وبيع المنتجات الزراعية المعدة للتصدير وإعفاءها من الرسوم

6- تفعيل تشريعات الرقابة على استخدام المبيدات.

7- إلغاء الضرائب على مدخلات الإنتاج الزراعية وكافة النشاطات المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية.

[1] جواد سعد عارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ، عمان، الطبعة الأولى ، 2010، ص ص 103- 106.

8- مراجعة المواصفات القياسية المعتمدة للمنتجات الزراعية وعبواتها وتطبيقها على السلع الواردة للأسواق المحلية وتلك المعدة للتصدير.

ثالثا: في مجال تطوير أداء الأسواق المحلية

- إنشاء هيئة مركزية للإشراف على أسواق الجملة؛
- منح القطاع الخاص حق إقامة وإدارة أسواق الجملة داخل حدود البلديات.

رابعا: في مجال تطوير البنى التحتية والخدمات التسويقية

1- توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص لامتلاك أو المشاركة في امتلاك وإدارة البنى التحتية الخاصة بالتسويق وذلك من خلال:

- إقامة البنى التسويقية، مسلخ مركزي للحيوانات، سوق مركزي للأغنام والأبقار والحيوانات الحية.
- الاستثمار في الصناعات الزراعية من خلال تخصيص الأراضي المطلوبة فإقامة هذه الصناعات بدلا من إيجارات رمزية وتوفير الخدمات الأساسية لمواقع هذه الصناعات من مياه وكهرباء ومنحها الإعفاءات الضرورية.
- امتلاك وإدارة أسطول نقل حديث وتوفير التسهيلات الضرورية للمصدرين في هذا المجال.
- تنظيم المهن في مجال تسويق المنتجات الزراعية.

خامسا: في مجال التشريعات والتنظيمات المؤسسية

مراجعة التشريعات الحالية المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية ومؤسساتها وتعديلها لتتلاءم مع المتطلبات المستجدة في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

المبحث الثاني: السياسة الزراعية

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للسياسة الزراعية وتوضيح أولوياتهما المدخل الرئيسي لفهم هذا الموضوع ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تلك المفاهيم من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية وخصائصها

تعتمد السياسة الزراعية على العديد من المفاهيم والخصائص.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الزراعية

يختلف محتوى السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الزراعي. ونظرا لغياب التفاصيل التشريعية للخطط القطرية في الكثير من الدول العربية، فإنه يصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية من حيث احتوائها على أهداف ووسائل أو أدوات محددة لتحقيقها، لذلك فإنه في كثير من الأحيان يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يتاح من خطط نظرية[1].

تتمثل السياسة الزراعية في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة .وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن[2].

---

[1] صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والعشرون، سبتمبر 2003، ص 3.

[2] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر–**، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 57- 109.

الفرع الثاني: السمات العامة للسياسة الزراعية

لابد للسياسة الزراعية كجزء من سياسة اجتماعية واقتصادية متكاملة أن تتصف وتعمل على تحقيق ما يلي[1]:

أولا: الكفاءة

وتعني تنمية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل ومراعاة الجدوى الاقتصادية والميزة التنافسية في الاستفادة من هذه الموارد.

ثانيا: الديمومة

وتعني إدارة الموارد الزراعية وخاصة التربة والمياه والغطاء النباتي بطريقة تضمن حمايتها وتنميتها حيث ما كان ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية واستدامة إنتاجها على المدى البعيد دون أن تشكل عبئا على موازنة الدولة، وكذا توفر الاستقرار والمناخ الاستثماري الملائم للقطاعين العام والخاص من خلال التطوير والتحديث المستمر للتشريعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بما يلبي الاحتياجات المتغيرة للتنمية الزراعية، وتأمين السلع الغذائية للمستهلكين باستمرار وبكميات كافية ونوعيات مناسبة .

ثالثا: العدالة

وتعني تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ما بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وداخل القطاع الزراعي نفسه، وكذا توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة لجميع العاملين في النشاطات الاقتصادية الزراعية وخاصة أولئك العاملين في مجال الإنتاج الزراعي وبالتحديد صغار المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر أساسي لدخولهم فضلا عن زيادة دخول المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي ورفعها لمستويات تتحقق فيها العدالة وتكفل بالتالي تحسين مستوياتهم المعيشية.

[1] وزارة الزراعة، وثيقة السياسات الزراعية، المملكة الأردنية الهاشمية، 1995، ص 6.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع السياسة الزراعية

للسياسة الزراعية مجموعة من الأهداف والأنواع نتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أهداف السياسة الزراعية

السياسة الزراعية هي شكل من أشكال السياسة الاقتصادية التي تنصرف إلى القطاع الزراعي بغية تحقيق هدف قومي أو هدف قطاعي كما يلي[1]:

ومن أهم الأهداف القومية للسياسة الزراعية ما يلي:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الهامة خاصة في أوقات الحروب والأزمات السياسية؛
- الاستحواذ على الفائض الزراعي بعد سد الحد الأدنى لاحتياجات أهل الريف وتحويله إلى القطاعات الحضرية لخدمة أغراض التصنيع والتنمية الاقتصادية.

ومن الأهداف القطاعية للسياسة الزراعية ما يلي:

- تحقيق الاستقرار في أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين؛
- حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية؛
- حماية مصالح ملاك الراضي إذا كان لهم نفوذ سياسي.

الفرع الثاني: أنواع السياسة الزراعية

يمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها إلى ثلاث مجموعات وهي[2]:

أولا: سياسات التوجيه الزراعي

ويسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)، وتجمع سياسات التوجيه الزراعي بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت سياسات التوجيه الزراعي من هدف رئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف ولقد أعطت هذه

---

[1] رمضان محمد وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص178.

[2] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-77.

السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

ثانيا: سياسات الإصلاح الزراعي

وقد طُبقت في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى كإسبانيا وإيطاليا...الخ .وقد كانت منطلقات معظم هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض؛
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون؛
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

وفي الغالب فإن الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة على أساس أن تحديد الملكية الزراعية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في مجالات الصناعة.

ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت جراء هذه الإصلاحات فإنها تبقى في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي، ولعل السبب ليس في سياسات الإصلاح الزراعي في حد ذاتها، بقدر ما تعود إلى عوامل عديدة، تتوزع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية، أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

ثالثا: السياسات الثورية الزراعية: قبل كل شيء ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي، فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل؛ فإن الثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة، وقد طبقت سياسة الثورة تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب .غير أنها عرفت الفشل في معظمها نظرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، وعوامل أخرى.

ومهما تكن السياسة الزراعية، فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

ونظرا لأهمية الحبوب لكونها من السلع الغذائية الأساسية في معظم بلدان العالم دون استثناء، كما أنها تعد من السلع الاستراتيجية في مجال الأمن الغذائي بالنسبة (للدول النامية خصوصا) فقد انصب الاهتمام عليها بالدرجة الأولى عند وضع أية سياسة أو تقييم نتائجها واستشراف تطورها .

المطلب الثالث: مكونات ومؤشرات السياسة الزراعية

سنتعرض في هذا المطلب الى أهم مكونات السياسة الزراعية و معرفة المؤشرات التي تساعد الدول على تقييم تطورها.

الفرع الأول: مكونات السياسة الزراعية

تتجلى أهم مكونات السياسة الزراعية فيما يأتي[1]:

أولا: سياسة الاستثمار الزراعي

يميل هذا المكون إلى تشجيع الاستثمار في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع معدلات التكثيف الزراعي في حدود معدلات التجدد الطبيعي للموارد الأرضية أو المائية، ومراعاة توازن التوزيع الجغرافي للاستثمارات بحسب تواجد الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال، كما يجب أن يركز هذا المكون على خلق التوازن بين الاستثمارات ذات الطبيعة الإنتاجية المباشرة وبين استثمارات الدفاع البيئي الموجهة لإصلاح ما يترتب على الاستثمارات من آثار بيئية للحفاظ عمى خصائص وقدرات الموارد الطبيعية على الإنتاج.

ثانيا: سياسة التمويل الزراعي

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العاملة للدولة وأولوياتها، كما تعتبر السياسة التمويلية بالتعاون مع السياسة الاستثمارية من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الزراعي.

ثالثا: سياسة الأسعار

ويقصد بها كيفية استخدام النظريات الاقتصادية وأدوات التحليل الإحصائي في دراسة الأسعار الزراعية أو التعرف على كيفية تفاعل قوى العرض والطلب في تحديد مستواها، ودراسة العلاقات السببية التي تؤدي لربط القوى والعوامل المؤثرة في الوقت الحاضر بالأسعارالزراعية المتوقعة في المستقبل.

---

[1] وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000/2010 –دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR**، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص ص 32،33.

فمن خلال سياسة الأسعار تستطيع الحكومات تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- توفير الحوافز الإنتاجية التي تعمل على رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، وهو ما يمكن أن يوصف بهدف الكفاءة الإنتاجية؛
- توفير الاستقرار السعري محليا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، وزيادة موارد الخزانة العامة للدولة، وهو ما يمكن أن يوصف بهدف الإيرادات.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحسين الدخول في قطاع الزراعة من ناحية، وبين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى من ناحية أخرى، وهو ما يمكن أن يوصف بهدف العدالة الاجتماعية.
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير؛
- الحفاظ على البيئة وصيانة الموارد.
- الحفاظ على البيئة وصيانة الموارد.

رابع: سياسة التسويق الزراعي

تهتم بدراسة كافة الخدمات والعمليات المتعلقة بتدفق المنتجات الزراعية بكافة أنواعها من المنتج الأصلي إلى المستهلك النهائي ويشتمل نشاط التسويق الزراعي على مختلف العلاقات الإنتاجية التي تؤدي لإتاحة السلع الزراعية للمستهلك في الزمان المناسب والمكان المطلوب بالشكل المرغوب وفي حدود السعر الذي يمكن المستهلك من الحصول عليها وفي نفس الوقت يضمن استمرار إنتاجها وتدفقها.

خامسا: سياسة الضرائب الزراعية

للضرائب دور بارز في تحضير توجهات الاستثمار الزراعي المحقق لأهداف السياسة الزراعية، مثل إمكانية تخفيف الأعباء الضريبية على منتجي الغذاء في مقابل زيادتها على منتجي السلع الصناعية، أو تخفيف الأعباء الضريبية على المشروع الزراعي كثيف العمالة البشرية مقابل زيادتها على المشروعات المكثفة للآليات كذلك بالنسبة للأعباء الضريبية على المشروع الذي يستخدم تقنيات تكنولوجيا ملائمة مثل الزراعة العضوية مقابل زيادتها على المشروعات التي تستخدم المبيدات بشكل مكثف.

سادسا: سياسة الدعم الزراعي

من المفيد أن تتبنى السياسات الزراعية ضرورة تقديم أي دعم للأنشطة الزراعية في إطار ما تقرره الدولة لدعم القطاع الزراعي ككل بصورة صريحة وليست ضمنية ويمكن أن يقدم الدعم الصريح لأحد سببين أو كلاهما معا:

- كمكافأة مباشرة للمنتج الزراعي نتيجة التزامه بتوجهات السياسات الزراعية فيما يتعمق بالإنتاج والاستخدام؛
- كعون مادي مباشر للمنتجين الذين لا تتيح لهم قدراتهم الإنتاجية الحصول على الحدود الدنيا لمدخل الموارد الطبيعية للوفاء بالتزاماتهم المعيشية.

سابعا: سياسة البحث الزراعي

السياسات الزراعية الموجهة لإحداث تنمية قابلة للاستمرار مطالبة بتطوير البحث الزراعي، كي يلعب دورا بارزا في إيجاد حلول عملية قابلة للتطبيق تحقق مطلبي زيادة الإنتاج والإنتاجية جنبا إلى جنب مع الحفاظ على قدرة الموارد الطبيعية الإنتاجية في الحاضر والمستقبل.

ثامنا: سياسة الإرشاد الزراعي

يعد الإرشاد الزراعي من أهم وأقوى مكونات السياسة الزراعية الموجهة نحو التنمية القابلة للاستمرار حيث يشمل مكون الإرشاد الزراعي التوجهات والالتزامات التي تثمر الارتقاء بمستوى تأهيل المرشدين وتعميق مهاراتهم وخبراتهم العلمية، وتحفيزهم وتوفير الإمكانات لهم، هذا إلى جانب ما سوف يعنى به هذا المكون الإرشادي من تعدد أساليب وقنوات الإرشاد وفق طبيعة ومستوى الفئات المستهدفة، وبفعالية ومصداقية مجموعة الحزم الفنية التقنية التي ينقلها جهاز الإرشاد.

الفرع الثاني: مؤشرات السياسة الزراعية

احتلت الزراعة أهمية كبيرة بالنسبة للدول على مر التاريخ، وتطورها مرتبط بمدى نجاح السياسة الزراعية المطبقة، ولمعرفة ذلك وجب علينا معرفة المؤشرات التي تساعدنا على تقييمها والتي جاءت على النحو التالي[1]:

1- **الاستثمار**: هناك عدة مؤشرات تقيم حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وغير الزراعي للوقوف على واقعها وبالتالي تساعد واضع السياسات على صياغتها وفقا لواقع الاستثمار ومن بين هذه المؤشرات:

[1] خزار بلال، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013،ص ص 12،11.

- معدل نمو الاستثمار العام والخاص بالقطاعات الزراعية وغير الزراعية؛
- نسبة رأس المال إلى الناتج ونسبة رأس المال المستثمر إلى الناتج في كافة أنماط الاستثمار المتنوعة؛
- نسبة الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي الكلي ومن الاستثمارات العامة الكلية.

2- زراعة مستمرة ومتواصلة

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم تحسنا في قيمة الناتج الزراعي نتيجة التخصص واستخدام التكنولوجيا الجديدة لكن هذا التحسن كان على حساب استنزاف التربة وتلوث المياه بالإضافة إلى تدهور قطاع المزارع العائلية، لذلك وجب أن تعزز السياسة الزراعية تقنيا بيئيا واقتصاديا استخدامات الموارد والمحافظة على تنميتها وعدم تدهورها وبالخصوص الموارد الأرضية والمائية وذلك للوصول إلى زراعة مستمرة ومتواصلة.

ومن بين المؤشرات التي تدل على ذلك:

- اتجاهات نمو الإنتاجية للمحاصيل المختلفة فإذا كانت بالتناقص فإن الزراعة غير متواصلة؛
- التنوع البيولوجي في الزراعة؛
- التحكم البيئي والمحافظة على البيئة الزراعية؛
- نسبة المساحة المزروعة مطريا ونسبتها المئوية للمساحة الكلية؛
- برامج توزيع وتقسيم المياه بين المناطق وبين الحاصلات المختلفة.

المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة

تعد الاستدامة دلالة على الاستمرارية والبقاء لذلك وجب ربطها بالتنمية الزراعية وهذا ما سنبرزه ضمن المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة

تشتمل التنمية الزراعية المستدامة على مفاهيم مختلفة إضافة إلى جملة من الخصائص.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

قبل التطرق الى مفهوم التنمية الزراعية المستدامة سنتعرض الى مفهومي التنمية و الإستدامة.

أولا: تعريف التنمية: يمكن للتنمية أن تتخذ عدة تعاريف من أهمها[1]:

هي: "عملية تحسين نوعي ودائم للاقتصاد ولطرق سيره ".

هي: "التوليف بين التغيرات الذهنية والاجتماعية لمجتمع ما، مما يجعله قادرا على الرفع من ناتجه الحقيقي الكلي بصفة دائمة ومتراكمة ".

وبذلك فالتنمية هي عملية تكاملية تربط بين مختلف القطاعات السكانية والمجتمعية والإنتاجية والخدمية فضلا عن التكامل بين العرض والطلب القوميين.

ثانيا: مفهوم الاستدامة: تنطوي كلمة الاستدامة على العديد من المفاهيم فيمكن اعتبارها[2]:

"كيفية لتحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية و الأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلال والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال ".

---

[1] العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص ص 7،8.

[2] المرجع نفسه ص 30.

" وهي ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوح حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم ".

ومن تعريف ومنهجية لجنة برونتلاند يمكن استنباط أنها "عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية سواء في الشمال أو الجنوب والاستعاضة بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة ".

ثالثا: التنمية الزراعية المستدامة

بعد التعرف على مفهوم كل من التنمية والاستدامة كان لابد من التعريف بالتنمية الزراعية المستدامة.

يعرف البنك الدولي سنة 1975 التنمية الزراعية المتكاملة بأنها[1]:" عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة، وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان، وهي العملية التي يتم عبرها:

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير عمل جديدة، وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان.
- توفير فرص عمل مستمر وكاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي.
- حفظ وصيانة وتنمية القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية من غير الإخلال بالتوازن البيئي.
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى، وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم الاعتماد على الذات.

وهناك من يرى بأنها: ذلك المجهود الذي يبذل لمساعدة فقراء الريف بالإضافة إلى العاملين في المجال الزراعي على نطاق واسع، ويرى آخرون أن مفهوم التنمية الزراعية يتجاوز النهوض بالقطاع الزراعي ليشمل قطاعات اقتصادية أخرى ذات صلة مباشرة بالزراعة[2].

---

[1] بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد الثالث عشر، جوان 2013، ص 189.

[2] المرجع نفسه، ص199.

في حين هناك من يرى بأن التنمية الزراعية المستدامة هي تنمية محلية، داخلية و تساهمية، مبنية على تثمين الموارد المحلية و مساهمة كل الفاعلين و ترابط مختلف قطاعات النشاطات.

الفرع الثاني: أسباب الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي جعلت العالم يهتم بالتنمية الزراعية المستدامة من بينها ما يلي[1]:

أولا: التهديدات البيئية:

- التغيرات المناخية: وخاصة الاحتباس الحراري وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والتي لها آثار وخيمة على التوازن البيئي.
- تدهور الأراضي بسبب الزراعة غير المستدامة وتعود أسباب هذا التدهور إلى تصميم المزارعين على تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية، والتي تشمل المحاصيل المزروعة في المناطق ذات مخاطر جفاف عالية، تقصير دورات المحاصيل والحد من راحة الأراضي، وعدم استخدام الأسمدة بعد الحصاد استخداما كافيا، وعدم تناوب المحاصيل الإفراط في التربية والرعي مع ضغط الماشية على التربة والغطاء النباتي.
- ارتفاع نسبة التلوث الجوي والبري والبحري.
- الكوارث الطبيعية المختلفة مثل الزلازل والفيضانات والتصحر وتأثيرها على المنتجات الزراعية والكوارث الناتجة عن الصراعات السياسية.

ثانيا: التهديدات الاجتماعية:

- الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة؛
- سوء التوزيع وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- استمرارية ضعف البنى المؤسسية وقصور التنمية البشرية؛
- ارتفاع مستوى ومعدلات البطالة والتوظيف غير المتكامل.

[1] قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر–**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص ص 103،104

ثالثا: التهديدات الخارجية:

- المتغيرات الناجمة عن العولمة وتمويل النشاط الاقتصادي؛
- التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة في المجال الزراعي؛
- الاستثمارات الأجنبية وخاصة شركات متعددة الجنسيات ما تسبب في نهب للموارد وتلويث في مختلف المستويات (المياه، الجو، التربة...)
- منظمة التجارة الدولية وما تقدمه من فرص واستثناءات في مختلف جولات التفاوض كالولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأغلب السلع الزراعية

المطلب الثاني: أهداف وسياسات التنمية الزراعية المستدامة

هناك مجموعة من الأهداف والسياسات للتنمية الزراعية المستدامة.

الفرع الأول: أهداف التنمية الزراعية المستدامة

للتنمية المستدامة جملة من الأهداف تتمثل في[1]:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف؛
- إشراك سكان الريف في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة له؛
- توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية؛
- توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف؛
- **توزيع الثروة والسلطة:** أن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، ولهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيرهم من المواطنين.
- **مكافحة هجرة الريف** :إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه.

[1] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2014، ص ص 36،37.

- **تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية** :تنمية الريف عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من اخذ وعطاء.
- **تعزيز الأهداف السياسية الوطنية** :إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض أي الوطن .وجدير بالذكر أن أهداف التنمية الريفية تختلف باختلاف ظروف ومشكلات. المجتمعات الريفية وكذلك بظروف المجتمع ككل وقدراته المادية وغير المادية.

الفرع الثاني: سياسات التنمية الزراعية المستدامة

وتتمثل فيما يلي[1]:

أولا: سياسة الإنتاج الزراعي:

عملت سياسات الإنتاج الزراعي على زيادة كفاءة الزراعة البعلية وتعظيم العائد الاقتصادي، وتنويع النظام المحصولي بإدخال زراعات عالية الإنتاجية، توجيه الإنتاج لغايات التصنيع والتصدير، تدعيم التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني، وتحسين السلالات المحلية من الأبقار، ومكافحة الأمراض الوبائية، واستخدام وسائل الري الحديثة والعمل على تحسين التركيبة المحصولية.

ثانيا: سياسة استخدام الأراضي والمياه:

تستهدف تلك السياسات المحافظة على الموارد وتحسين أنماط استغلالها، حماية البيئة والتنوع الحيوي وتحسين نوعية المنتج، حماية المراعي وتنظيم الرعي وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد الرعوية، تكثيف التعاون مع البلدان المجاورة حول القضايا المتعلقة بمصادر المياه ، الاستغلال الأمثل لمصادر المياه والمحافظة عليها، زيادة حجم المخزون المائي والاستفادة من مياه الفيضانات الزراعية.

التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي، وتبني إدخال طرق ري حديثة و تحسين إدارة واستخدام مياه الري والمحافظة عليها.

ثالثا: سياسة الاستثمار الزراعي:

تستهدف سياسة الاستثمار الزراعي رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، توفير فرص عمل للسكان الريفيين مما يسهم في الحد من مشكلة الفقر والبطالة، الوصول إلى الاستعمال الأمثل للموارد الزراعية، وتطوير البنية التحتية من خلال تطوير الينابيع وإنشاء وصيانة قنوات الري، تطوير الخدمات الإرشادية والزراعية في مختلف

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-52.

المناطق، توفير أرضي للمستثمرين، توفير الخدمات، وتسهيل منح القروض الزراعية كما تستهدف السياسات تحسين الأمن الغذائي للفلاحين، ترقية المنتجات المؤهلة للمنافسة والتصدير.

رابعا: سياسات التسويق والتجارة

تعمل الدولة من خلال تلك السياسات على حماية المنتجات المحلية من المنافسة غير المشروعة، تعظيم وتنظيم الإنتاج وتوجيهه نحو متطلبات الأسواق وتعظيم القدرة التنافسية، استقرارا لأسعار وتحسين طرق تشكيلها ربط الإنتاج بالطلب في الأسواق وتعزيز علاقة بين قطاع التسويق وقطاع الإنتاج، قيام زراعة تصنيعية متخصصة تحقق التكامل بين الإنتاج والتصنيع.

توفير البيانات التسويقية المطلوبة وإصدارا لقوانين والتشريعات المنظمة لعمل التسويق الزراعي على توفير السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وبأسعار منافسة، وتوفير الخدمات التنظيمية، وتسهيل حركة التجارة الزراعية، ووضع آلية لمراقبة الأسواق من حيث طريقة عرض السلع.

خامسا: سياسات الدعم وتوفير الخدمات:

تقوم العديد من الدول بدعم الإنتاج الزراعي وبخاصة لصغار المزارعين .وتتنوع وتتعدد أشكال الدعم بين الدول وتشمل دعم مدخلات الإنتاج وتقديم الخدمات المساندة، ودعم الصادرات وتقديم الرعاية البيطرية وتوفير التعليمات والمستجدات المتعلقة بالتجارة والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن، توفير الخدمات البيطرية المجانية لمربي الثروة الحيوانية، توفير خدمات الآلات الزراعية بأسعار رمزية، منح تصاريح استيراد وتصدير المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، توفير المرعى الطبيعي من خلال تنظيم إدارة المحميات الرعوية للعينات المستوردة أو الموردة .

وتعمل السياسات على تحقيق نوع من التوازن بين أسعار السلع الزراعية ومستلزمات إنتاجها، والعمل على استقرار أسعار هذه المدخلات وبالتالي استقرار معدلات الأرباح والدخول المزرعية، والعمل على استقرار أسعار المنتجات الزراعية.

المطلب الثالث: أبعاد وتحديات التنمية الزراعية المستدامة

تقوم التنمية الزراعية على مجموعة من الأبعاد إضافة إلى جملة من التحديات

الفرع الأول: أبعاد التنمية الزراعية المستدامة

هناك العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث تنمية زراعية مستدامة، وهي كالتالي[1]:

[1] هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره ص ص 34،35.

أولا: البعد الاقتصادي :الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ثانيا: البعد الاجتماعي :الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف وتعزيز المساواة بينهم، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجماعات الضعيفة، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرًا.

ثالثا: بعد التنمية البشرية :الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

رابعا: البعد البيئي :الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلف.

خامسا: البعد السياسي : والذي يستهدف تحسين فرص الفقراء وذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية بما في ذلك النساء والأقليات العرقية على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المشاركة في شتى المجالات على مستوى القرية وخارجها.

الفرع الثاني: تحديات التنمية الزراعية المستدامة

يمكن توضيح أهم تحديات التنمية الزراعية المستدامة كما يلي[1]:

أولا: زيادة القدرة على تنمية الموارد وبخاصة المياه: إن محدودية ما تملكه بعض الدول من موارد والتدني الواضح في كفاءة المستخدم منها بشكل تحديا شديد الوطأة على برامج تنمية الزراعة، وتتضح هذه الحقيقة بجلاء عند تناول أوضاع موارد المياه التي يتسم المعروض منها بالجمود الشديد حيث يصعب بل يتعذر في بعض الحالات زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة تتمثل في التوسع في تقنيات استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، أو توجيه استثمارات باهضه لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية وبطبيعة الحال فإن النجاح في المشروعات المستهدفة تنمية المعروض من المياه هو في الحقيقة رهن نجاح التعاون

[1] سالم اللوزي، **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025،المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، جامعة الدول العربية، 2007،ص ص 6-10.

في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة، وإذا كانت تنمية المعروض من المياه تعد أمرا أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، فإن إدارة الطلب على المياه عن طريق تخطيط وتنفيذ السياسات وبرامج العمل الهادفة إلى ترشيد استخدامها يعد أمرا ممكنا.

ثانيا: المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية: والتي تشهد تيارا مستمر من التقدم العلمي وتحرير التجارة للسلع والخدمات، وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا، ومما لاشك فيه فإن أهم التوجهات في هذا الصدد هو تطوير برامج الوعي بمتطلبات المواءمة مع تلك المتغيرات، وتعزيز قدرات المنتجات الزراعية، تنسيق التجارة الزراعية وتبادل المعلومات التجارية الزراعية وتطوير نظمها.

ثالثا: اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة: إن استمرار الأوضاع في الزراعة على ما هي عليه باستخدام أساليب إنتاجية تقليدية من جهة، والاعتماد على استيراد التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى يجعل من الصعوبة بإمكان الوصول بالزراعة إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة، ولا تتوقف التكنولوجيا على استنباط الأصناف وتطوير أساليب الإنتاج، بل تمتد إلى نظام الري الحديث والتسويق والإرشاد الزراعي.

رابعا: زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي في البيئات الملائمة: من الصعب الحديث عن تطوير أو تحديث الزراعة في غياب توفير الاستثمارات الضرورية، فكل تقدم في الزراعة مرهون بمزيد من الاستثمار بيد أن القطاع الزراعي ليس من القطاعات الجاذبة للاستثمار لأسباب موضوعية تتمثل في انخفاض العائد في رأس المال المستثمر في بعض الأنشطة الزراعية وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية.

كذلك يتطلب تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات وجعلها أكثر جذبا للاستثمار وهذا يتطلب خلق بيئة استثمارية مناسبة، يقع العبء الأساسي فيها على الحكومات المطالبة بتوفير البنية التحتية والمؤسسات الداعمة.

خامسا: زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية: والتي تتطلب زيادة في الإنتاج بتكلفة منخفضة وبجودة عالية وقدرات تسويقية كفأه حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية.

ومتطلبات هذه المنافسة تتمثل في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة والحديثة، والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات والاهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية.

خلاصة الفصل

تعتبر الزراعة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه؛ وبخلاف الأنشطة الأخرى فقد مارسها جميع شعوب العالم، حيث لا يمكن لأي شعب من الشعوب أن تعيش بدونها، وهذا نظرا لأهميته في التنمية والنمو لكل المجتمعات، حيث تعمل على توفير الغذاء الذي يعتبر العنصر الأساسي لحياة الإنسان والحيوان، هذا بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية في توفير المدخلات الأساسية للعديد من الصناعات وامتصاص مخرجات العديد من الصناعات الأخرى، وذلك وفق استراتيجيات واسعة النطاق، وعليه فإن الاهتمام بهذا النوع من النشاطات يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات الزراعية المستدامة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

للأمن الغذائي

مقدمة الفصل

تعددت الآراء حول مفهوم الأمن الغذائي، واختلفت الجوانب التي ركز عليها كل تعريف مع تزايد ارتباطه بمفاهيم أخرى، والتي شاع مؤخرا استخدامها للدلالة على كل متطلب من متطلبات الأمن الغذائي بمعناه الواسع وكل حلقة من حلقاته المترابطة التي تنظم في مجموعها مفهوم شامل ومن ثم فإن هذا الأخير يعتمد على عناصر ومقومات وسياسات متداخلة يبعضها البعض.

وعلى الرغم من ذلك التداخل إلا أنه تبقى ثغرة اختراق تظهر من خلالها إشكالية الأمن الغذائي على مر الزمن، إضافة إلى مخاطر انعدامه، وتبقى أهمية الأمن الغذائي تزداد من أجل استخدامه في أوجه متعددة انطلاقا من تحدياته.

المبحث الأول: السياق المفاهيمي للأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة نظرا لتعدد مفاهيمه واختلاف رؤى المفكرين الاقتصاديين، وبالتالي كان لابد من توضيح أولوياته كمدخل رئيسي لفهم هذا الموضوع. وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المرتبطة به

إن التشابك بين مفهوم الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الأخرى يمكن توضيحه على النحو الآتي:

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي

هناك مجموعة كبيرة من مفاهيم الأمن الغذائي ومن أهمها:

أولا: تعريف منظمة الأغذية والزراعة

فقد عرفته على المستوى العالمي بأنه[1]: "توفير احتياطي عالمي من المواد الغذائية إضافة إلى قدرة المجتمع على توفير احتياجاته الأساسية من المواد الغذائية مع ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم ".

وقد طورت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم الأمن الغذائي وفي متضمناته توافر الكم الكافي من الغذاء واستقرار إمداداته وسلامة نوعيته، وتوافر المكونات التغذوية الكافية في الغذاء التي يحصل عليها أفراد المجتمع وتتسق مع تفضيلاتهم[2].

ثانيا: مفهوم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة[3].

وعليه يمكن أن يعرف الأمن الغذائي بقدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية المحتملة لأفراده والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط، مع ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم من الحصول عليه سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية وبتبني هذا التعريف يمكن للمجتمع

---

[1] عبد الكريم جبار شنجار العيساوي، **الأمن الغذائي العربي المشترك في ظل الأزمة الاقتصادية والغذائية العالمية**، الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص 8، على الخط: 2016/03/18: http://www.docudesk.com

[2] سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، بيروت، 2001، ص 9.

[3] وزارة الفلاحة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000، ص ص 71، 72.

أن يحقق أمنه الغذائي بإنتاج احتياجاته الغذائية محليا أو استيرادها من مجتمعات أخرى مع تفضيل الخيار الأول إذا لم يكن باهظ التكلفة من حيث كفاءة استغلال الموارد المتاحة[1].

الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

لا يمكن التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي دون دراسة المفاهيم الأمنية المرتبطة به وسنحاول التطرق لها باختصار كما يلي[2]:

أولا: علاقة الأمن الغذائي بالأمن السياسي

يعتبر الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي فالدول القوية تستخدم الغذاء كأداة للضغط على الدول النامية بهدف التأثير على قراراتها السياسية خاصة كون هذه الأخيرة تعتبر مستوردة صافية للغذاء.

ثانيا: علاقة الأمن الغذائي بالأمن الاجتماعي

إن عدم توفر الأمن الغذائي يعتبر من أهم المهددات الخارجية لأمن وسيادة المجتمعات وكذلك من أقوى أسباب تفشي الجريمة وظهور الأمراض والظواهر الاجتماعية السيئة في المجتمع، وفي المقابل فإن ارتفاع الجريمة وعدم توفر الأمن الاجتماعي يؤدي إلى نقص الإنتاج ويؤثر سلبا على الأمن الغذائي في المجتمع حيث يصبح المجتمع طاردا للمستثمرين والمنتجين وربما يتدهور الأمن الاجتماعي بدرجة كبيرة تؤدي إلى توقف الإنتاج بصورة كاملة.

ثالثا: علاقة الأمن الغذائي بالأمن الاقتصادي

في عالم اليوم تعاني الكثير من الدول من ارتفاع فاتورة استراد الغذاء إذ توجه نسبة كبيرة من احتياطاتها من النقد الأجنبي إلى سداد مستحقاتها من الواردات الغذائية وهذا ما ينعكس بالسلب على موازين مرفوعاتها إذ تصبح تابعة للدول العظمى فيما يخص الغذاء.

رابعا: علاقة الأمن الغذائي بالأمن البيئي

هناك علاقة وطيدة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عادة ما يلجئون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية الزراعية الهشة المتاحة لهم

---

[1] صديق منير الطيب، خضران بن حمدان الزهراني، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2007، ص 9.

[2] فاتح حركاتي، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص ص 14-16.

وبالتالي يدخلون في حلقة مفرغة من نقص الغذاء وتدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية التي يعتمدون عليها في الحصول على الغذاء.

خامسا: علاقة الأمن الغذائي بالأمن المائي

إن حاجة العالم إلى الماء تزداد بشكل مطرد لأنه يستعمل بإسراف في الاستهلاك المنزلي والزراعة والصناعة، فكلما ازداد نشاط الإنسان الاقتصادي، تعاظمت احتياجاته من الماء بالضرورة فالماء حيوي ليس للزراعة والاستهلاك فحسب ولكنه حيوي أيضا للصناعة، إنه العامل الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعني الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية للدولة واستخدامها بشكل أفضل وعدم تلويثه، وترشيد استخدامه في الري والصناعة والشرب والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة، وتطويرها ورفع طاقات استغلالها.

المطلب الثاني: مرتكزات ومبادئ الأمن الغذائي

إن موضوع الأمن الغذائي يقوم على عدة مرتكزات ومبادئ ولا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحقيقها والاهتمام بها.

الفرع الأول: مرتكزات الأمن الغذائي

من أبرز ما يرتكز علية الأمن الغذائي ما يلي[1]:

أولا: الموارد الزراعية

من أهم العناصر التي تساعد في تحقيق الأمن الغذائي في ظل توفر الموارد لمالية هي الموارد الزراعية، وليس بالضرورة عدم توفرها يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي بل يرجع ذلك إلى سياسة الدول في هذا المجال ويمكن تصنيف هذه الدول إلى أربعة أصناف:

- في حالة بلد يمتلك الموارد الزراعية والاقتصادية ويحقق أمنه الغذائي، وبذلك لا تملك هذه الدولة مشكلة غذائية؛
- في حالة بلد لا يمتلك الموارد الزراعية ويمتلك إلى جانب آخر الموارد الاقتصادية، ومن جانب آخر يعيش البلد مناخا إقليميا ودوليا سلميا وتعاونيا، ففي هذه الحالة البلد يعيش في أمن غذائي، أما العكس عندما يكون المناخ غير سلمي وفي ظل عدم التعاون الدولي والإقليمي فهنا تقع الأزمة؛

[1] كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2013، ص ص 25-29.

- في حالة بلد يمتلك الموارد الزراعية ويفتقر للموارد المالية، هذه البلدان تبقي تحت رحمة من يدعمها ماليا؛
- في حالة بلدان لا تمتلك لا موارد زراعية ومن جانب آخر فقيرة من حيث الموارد المالية والاقتصادية، وهو

الذي تعاني منه بعض الدول النامية والذي أدى إلى انتشار المجاعة والفقر وخلق أزمة غذائية في المدى البعيد وهذا ما هو حاصل حاليا مع دول القرن الإفريقي.

ثانيا: الإنتاج الغذائي

من أهم مفاهيم الأمن الغذائي تلك التي تتعلق بدرجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية إذ أن قياس الحجم الحقيقي للأمن الغذائي يعتمد على قدرة الموارد المحلية الزراعية على تغطية الاحتياجات الغذائية للأفراد يكون الإنتاج الغذائي فعالا ومجديا عند توفر الموارد الضرورية والأساسية أولا من أجل الوصول إلى ضرورية الاستهلاك ومنها إلى تحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا: عناصر الدالة الاستهلاكية

الدالة الاستهلاكية هي العلاقة بين الاستهلاك ومجموعة من المتغيرات الأساسية من دخل، سعر، ذوق وعدد السكان، حيث يعبر عنها بالشكل التالي:

الاستهلاك= د(الدخل، السعر، الذوق، عدد السكان)

من هذه المعادلة فإن الدخل الاستهلاك هو العامل المحدد للسلوك والقدرة الشرائية للمستهلك، ومن غير الممكن تلبية الحاجات دون دخل في حالة الهبة أو الإعانة.

ومن جانب آخر فإن الدخل يتأثر بالقدرة الشرائية للفرد حسب طبيعة البلد وأسعار المواد.

رابعا: التجارة الخارجية

على عكس الاكتفاء الذاتي الذي يعتمد على الإنتاج المحلي ويتجنب التجارة الخارجية فان الأمن الغذائي يستخدم التجارة الخارجية لضبط ضروريات السوق المحلية من جانب، ومصلحة الإنتاج المحلي من جانب آخر وأخيرا من جانب السوق الخارجية.

من البديهيات أن التجارة الخارجية تعتمد على الصادرات والواردات، ومن هنا يجب مراعاة السوق المحلية لتحقيق التوازن بين المطلوب والمعروض من السلع، فيكون الاستيراد مغطي للعجز في حالة زيادة العرض عن الطلب ووجود فائض في السوق يؤدي إلى انخفاض الأسعار مما يضر بالمنتجين المحليين فتتوازن السوق بالتصدير، ومن غير اللائق نشاط حركة الصادرات في وقت تكون السوق فيه عاجزة، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار من جديد والمتضرر في هذه الحالة هو المستهلك، وفي نفس الوقت ليس من الحكمة الاستيراد في المواسم

التي يكون فيها الإنتاج المحلي مرتفع يؤدي إلى إغراق الأسواق بنفس السلع فتتدهور بذلك الأسعار وتؤثر سلبا على المنتجين.

من هذا الوضع يجب دراسة مواعيد الاستيراد والتصدير في سياسة التجارة الخارجية لتحقيق الأمن الغذائي مع مراعاة الأسعار والمنتجين والتوازن بين العرض والطلب.

خامسا: التخزين

لا يمكن شرح مرادف الأمن الغذائي على أنه وجود احتياطي للغذاء أو التخزين حتى عند أهل الاختصاص، إلا أنه عنصر هام من أدوات الأمن الغذائي لأن هذا الأخير يقوم على الاحتفاظ بمخزون غذائي يمكن الإفراج عنه عند الحاجة مما يجنب الدولة الوقوع في مشكلة غذائية.

أما في البلدان النامية يصعب تخزين كل شيء أمام الموارد المالية النادرة وكذلك وسائل التخزين غير الحديثة، فيجب تخزين المواد واسعة الاستهلاك وبتكاليف معقولة.

سادسا: السياسة الغذائية العامة

هي الأهداف والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، وهذا اعتمادا على الموارد الذاتية، وفي حالة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي كليا تركز على تحقيقه في المواد الغذائية الضرورية، وان لم تستطع تحقيقه حتى في هذه الحالة تلجا الدولة إلى رفع درجة الاكتفاء الذاتي.

سابعا: البيئة الجيوسياسية

يقصد بالبيئة الجيوسياسية، الجو السائد في أي دولة سواء كان في حالة سلم أو في حالة غير مستقرة و كذلك في إطار التعاون الإقليمي والدولي أو غيابه مما يهدد الأمن الغذائي خاصة للدول التي تعاني عجزا في مواردها الذاتية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتضطر إلى الاستيراد من اجل تحقيق الأمن الغذائي. إن الدول المتقدمة تعتبر تصدير المواد الغذائية الضرورية للاستهلاك سلاح ضغط سياسي ضد الدول المستوردة، وذلك من أجل سيطرتها على الخبرات المختلفة للدول النامية وعلى رأسها الطاقة، فيجب إعادة النظر في كل استراتيجيات التعامل مع قضايا ومشاكل الآمن الغذائي ذلك بالاعتماد على الذات، أو حتى على مستوى التكامل الإقليمي وهذا لا يكون إلا بإرادة سياسية قوية.

الفرع الثاني: مبادئ الأمن الغذائي

تظهر أهم مبادئ الأمن الغذائي كالتالي[1]:

أولا: الإتاحة

ينبغي إتاحة إمدادات كافية من الأغذية ذات الجودة الملائمة والتي يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلى أو الاستيراد ويشمل كذلك المساعدات الغذائية.

ثانيا: إمكانية الوصول

وصول الأفراد إلى موارد ملائمة (المستحقات) للحصول على الغذاء الملائم لوجبة متكاملة، ويتم تعريف المستحقات بأنها مجموعة الحزم السلعية التي يحتاجها الفرد بالنظر إلى الترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه ويشمل الحق التقليدي للوصول إلى الموارد المشتركة.

ثالثا: الاستفادة

وذلك من خلال وجبة مناسبة ومياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية، ليصل إلى حالة التغذية الجيدة التي يتم فيها تلبية كل الاحتياجات الفسيولوجية. ويبين ذلك مدى أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

رابعا: الاستقرار

كي يصل السكان أو الأسر أو الفرد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يمكنهم الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات. ولا يجب أن يخاطروا بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية أو الأحداث الدورية مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي.

[1] ندير طروبيا، **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها الجزائر نموذج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص ص 14،15.

المطلب الثالث: أبعاد ومستويات الأمن الغذائي

للحصول على صورة كاملة أكثر دقة وتفصيلاً عن حالة الأمن الغذائي لدى مجموعة سكانية من الضروري تحليل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي تحليلاً شاملا والتعرف على محددات الطلب على الغذاء.

الفرع الأول أبعاد الأمن الغذائي.

يتكون الأمن الغذائي من أبعاده الأربعة التالية[1]:

أولا: البعد الديمغرافي

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجله ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطوره تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيا أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والاستهلاك و التسيير الدالة على الأمن الغذائي وأما عن القطب الثالث وهو الأهم لان الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للازمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بدا هذا واضحا بعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في التوزيع السكاني بين الريف والحضر فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة) إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق. هذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي.

ثانيا: البعد الاقتصادي

تمثل الواردات عبئا ثقيلا على الدول النامية نتيجة عجزها عن الوفاء باحتياجات الطلب المحلي من المصادر المحلية، مما دفعها إلى الاستيراد من الأسواق العالمية.

فهذه الواردات تمثل ضغطا على ميزان مدفوعات الدول النامية، حيث يجعلها موضوع عجز مستمر في معظم تلك الدول. كما أن عملية استيراد السلع الغذائية تمثل سببا رئيسيا في ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية، ويترتب عليه اضطرار الحكومات في الدول النامية إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية.

---

[1] سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الخامس جامعة محمد خيضر، بسكرة2009، ص ص 10-14.

كذلك يعد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد الأركان الأساسية للأمن الغذائي ومن المفروض أن الدخل اللازم هو ثمرة العمالة وتوظيف الأفراد في المجتمع، وبالتالي فإن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية. وعليه من خلال تلبية المتطلبات الأساسية من الغذاء التي تمكن الأفراد باعتبارهم أحد عوامل الإنتاج من المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي. وعلى خلاف ذلك فإن تدهور مستوى معيشة أفراد المجتمع ينعكس على وضعهم الصحي مما يؤدي إلى عدم قدرة الإنسان الصحية في الاندماج في الحياة المهنية بشكل سليم. ومن هنا تأتي أهمية إعطاء مكانة للعنصر البشري وتنميته والمحافظة عل سلامته لأنه الركيزة الرئيسية لدفع عجلة التنمية.

كما يشمل البعد الاقتصادي الجانب الزراعي والذي يبين إلى أي مدى يساهم الإنتاج في الناتج الإجمالي الوطني، ويقتضي تحديد السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة وهي: تحديد المساحات المزروعة، والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة واستخدام المكننة الزراعية، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك، إتباع أساليب التكثيف الزراعي، وكل هذه العوامل لها تأثير على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.

ثالثا: البعد السياسي

تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها التي تجسد إرادتها " المسؤولية لتحقيق هذا الهدف – الأمن الغذائي – الذي أصبح المخرج الوحيد –للدول الفقيرة- من الأزمات التي تعاني منها خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، لذا فإن التكامل النسبي بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة ورأسمال للقطاع الزراعي باعتبارهما أبعادا اقتصادية للحصول على إنتاج كبير وعلى الجودة الغذائية، من جهة ومن جهة أخرى، جملة القرارات والإجراءات " الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

إن تدخل الدولة لا يكون باحتكار القطاع الزراعي وكل روافده بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع والتبادل الدولي. وبالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه من جهة ومن جهة أخرى إعطاء قيمة الأرض، العمل فيها والعامل بها ويتحقق تدخل الدولة العقلاني المقبول والملائم للأمن الغذائي بإجراء التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المصيرية وفي طريق تنفيذها ومتابعتها كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للدولة المتبنية فكرة الأمن الغذائي سياسة شعبية فلاحية.

رابعا: البعد الثقافي

هذا البعد يختلف عن الأبعاد الأخرى لأنه لا يتطلب قرار سياسي أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها.

لكن اثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به فقط استراتيجية معتمدة، بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء.

الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي

تجدر الإشارة إلى أن مستويات الأمن الغذائي تتراوح بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف، والحد الأقصى الذي يعبر عن مستوى الكماليات ويظهر ذلك كما يلي[1]:

أولا: مستوى الكفاف

وفقا للمقررات الصادرة عن المنظمة العالمية للزراعة والتغذية، فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد لاستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة فضلا عن الغذاء. ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعيرات الحرارية من أجل بقاء الفرد حيا.

ثانيا: المستويات الوسطى

ويتمثل المستوى المعتاد الذي يكون فيه مستوى الكفاف لا يصل إلى المستوى المحتمل ويعبر هذا المستوى عن القدرة التخلص من سوء التغذية والذي يتم التخلص منه عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

ثالثا: المستوى المرتقب

يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه، وبكفاءة عالية. فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة أي طاقات الإنتاج

[1] السيدة ابراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 191.

من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى. وعليه يعتمد هذا المستوى المتوقع من الغذاء على شقي معادلة الأمن الغذائي وهما:

- عرض الغذاء: سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية؛
- طلب الغذاء: فتوفير عرض الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه، لأن كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح، زاد المستوى من الغذاء والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، وبالتالي يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة.

المبحث الثاني: أوضاع الأمن الغذائي

بعد التعرف على قضية الأمن الغذائي لابد من الوقوف على أوضاعه والإحاطة بكل ما يندرج تحت هذه الأوضاع وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه

هناك جملة من المقومات والعوامل التي حددها الاقتصاديون التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على وضع الأمن الغذائي.

الفرع الأول: مقومات الأمن الغذائي

تتمّثل مقومات تحقيق الأمن الغذائي فيما يلي[1]:

أولا: المقومات الإنتاجية

وهي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الغذاء، وتشمل الموارد الطبيعية المتمّثلة في الأراضي الصالحة للزراعة، الموارد المائية، الغطاء النباتي والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تلعب دورا مهما من خلال القدرة على العمل، الإنتاج والإبداع.

ثانيا: مقومات القدرة الشرائية

وهي المقدرة المالية للمواطن على الشراء، وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء من خلال الربط بين سوق العمل مدى توفير فرص العمل وبين سياسات سوق الغذاء عند وضع السياسة الغذائية وتحسين عمليات الإنتاج الزراعي وتوفير البنيات الأساسية.

---

[1] سفيان عمراني، **استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي التاسع حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 6.

ثالثا: الأمن

فتوّفر الجو الآمن للعمل والإنتاج، وكذلك حركة المستهلك للأسواق، بالإضافة إلى حماية المنتجات والمنشآت من أهم مقومات الأمن الغذائي.

رابعا: التجارة العالمية

تكمن أهمية التجارة العالمية في أنّها توّفر العملة الأجنبية، التي يمكن أن تستغلّ في استيراد المدخلات التكنولوجيا التي تتطلبها برامج الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

هناك العديد من العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي والمتمثلة في التالي[1]:

أولا: التغير المناخي

يرتبط الإنتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة، إذ أن أي تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية.

إن التغير المناخي هو "اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والمتساقطات التي تميز كل منطقة على الأرض، وهذا بدوره يؤثر بشكل مباشر في الأمن الغذائي.

ثانيا: الوقود الحيوي

برزت في الأعوام الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، حيث خلق منافسة بين الغذاء والوقود ويرجع هذا إلى سياسات الدول التي تقوم بدعم التوسع في إنتاجه، وهو ما أثر على الأمن الغذائي لبعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق العالمية حيث يقول بعض الخبراء إلى أن الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي تسببت في خفض المساحات الزراعية وهو ما أدى إلى اضطرابات غذائية.

هناك مؤيدون ومعارضون لإنتاج الوقود الحيوي فالمعارضون يعتبرونه أحد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الغذائية، وبالتالي فإن استمرار التوسع في هذه السياسة سيؤدي إلى زيادة عدد الجياع نتيجة امتصاص التضخم لمعظم الدخل، و شهدت السنوات الأخيرة الزيادة والنمو في إنتاج الوقود الحيوي السائل الذي يعتمد

[1] كنة عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-20.

في إنتاجه على المحاصيل الزراعية، والدافع إلى إنتاج الوقود الحيوي هو تقليل الاعتماد على النفط المستورد وتحقيق مستوى عالي من أمن الطاقة.

ثالثا: العوامل الديموغرافية

زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما قلص من مساحة الأرض المزروعة نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعية، والزراعية للوفاء باحتياجاتهم الجديدة ما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي فزيادة عدد سكان الحضر إذن سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على الغذاء يقابله نقص في العرض ما سيدفع بتلك الدول إلى الاستيراد لتأمين احتياجات سكانها من الغذاء بدلا من إتباع سياسة توسعية أفقية أو عمودية.

رابعا: العوامل التكنولوجية

المقصود بالتكنولوجيا، ليس الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي وإنما التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعدنا على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، ولقد عرفتها الفاو: على أنها " تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهريه توجه لاستخدامات نوعية محددة ".

رغم أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة وهي لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي. لكن يبقى أفق إمكانيات التوسع الزراعي من حيث الكميات المنتجة بالرغم من الوفرة النسبية للغذاء على النطاق العالمي، حيث تجاوز إنتاج الغذاء خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين نسبة النمو السكانية، وكان ذلك بفضل المكاسب المحققة في إنتاجية عناصر الإنتاج، حيث مكنت الوفرة النسبية للغذاء من تحسين الوضعية الغذائية نوعا ما.

خامسا: العوامل السياسية

هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول خاصة في ظل ما تعانيه من حروب وصراعات يجعل أمنها الغذائي متذبذب وغير مستقر.

المطلب الثاني: محددات الطلب على الغذاء و مؤشرات قياس الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود محددات ومؤشرات تعبر عن ذلك الوضع والتي يختلف استخدامها من دولة إلى أخرى.

الفرع الأول: محددات الطلب على الغذاء.

إن أهم محددات الطلب على الغذاء تتجسد على النحو التالي[1]:

أولا: الدخل

كما هو معروف في النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة طردية بين الدخل والطلب، ونظرا لتدني دخول الدول النامية فإن أي زيادة في الدخل مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء على السلع ذات الجودة العالية والاستغناء عن السلع الرديئة.

ثانيا: السكان

كذلك فإن من بين محددات الطلب على الغذاء عدد السكان، فهم المنتجون والمستهلكون للمنتجات الزراعية، وعلى الزراعة الوفاء باحتياجاتهم من الغذاء وتزايد عدد السكان يعني زيادة الطلب على الغذاء وبالتالي يستوجب ذلك زيادة عرض السلع الغذائية وهذا متوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي.

ثالثا: أسعار الغذاء

إن معرفة أسعار المنتجات الزراعية مهمة للمنتجين والمستهلكين، فالمنتج تساعده على اتخاذ القرارات لإعداد منتجاته للأسواق وتصريف أكبر كمية وتحقيق أفضل ربح، أما المستهلك فتساعده على تحديد كمية المحاصيل الزراعية التي يرغب في استهلاكها، ونظرا لأهمية الأسعار في تحديد الكمية المطلوبة والمعروضة من الغذاء فإن أصحاب النظرية التقليدية يعتقدون بأن أسعار الغذاء يجب أن تكون منخفضة للحفاظ على الأجور الحقيقية ولكن هذا الاعتقاد تلاشى لأن انخفاض أسعار الغذاء لا يحفز المنتج على الإنتاج والاعتقاد السائد هو ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة دخل الأفراد ما يشجع المنتج على الإنتاج وما يسمح للفرد بالقدرة على الاستهلاك.

رابعا: تفضيلات المستهلكين

من بين ما يحدد الطلب على الغذاء كذلك العادات الاستهلاكية وما ألفه المجتمع من نمط استهلاكي غذائي، ونمط الاستهلاك والتغير في الأذواق يتباين من مجتمع إلى آخر ففي الدول ذات الدخل المرتفع يميل الأفراد

[1] لرقام جميلة ، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006 ص ص 28-42 .

إلى استهلاك السلع ذات النوعية الجيدة وذات القيمة الغذائية العالية أما في الدول ذات الدخل المنخفض فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأذواق في استهلاك السلع الغذائية.

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي

هناك عدة مؤشرات تستخدم لقياس وتحديد مستوى الأمن الغذائي في مجتمع ما حيث يمكن تقسيمها إلى[1]:

أولا: المؤشرات التقليدية

تتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية) ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع؛
- نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد؛
- نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الواردات؛
- نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي؛
- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي؛
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي؛
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي؛
- نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

ثانيا:المؤشرات الحديثة

مع تطور مفهوم الأمن الغذائي أضحى من الضروري القيام بوضع مؤشرات تتناسب وتغيراته، وهذا ما أقرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن هناك حاجة إلى قائمة مؤشرات أساسية تمثل مجموعة المتغيرات التي يفترض حاليا أنها الأكثر ارتباطا، على نحو وثيق بالأمن الغذائي، التغذية، والتعرض لنقص الأغذية، لذا تم إدراج مؤشرات إضافية والمتمثلة في إمدادات الطاقة الغذائية إلى المؤشرات الأساسية الموصى بها لمجال استهلاك الأغذية، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر الغذاء العالمي.

[1] عائشة نصاب، **استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي التاسع حول اعادة الاعتبار لسكان الارياف استدامة الامن الغذائي – الجزائر نموذجا-،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص ص 4،5.

وهناك بعض المؤشرات الأخرى التي يمكن اعتمادها لقياس أوجه الأمن الغذائي والتي تحدد كما يلي[1]:

1- **توفير الغذاء:** ويحدد عن طريق قياس مجموع السعرات الحرارية المتوفرة وتوزيعها على عدد السكان وتستعمل منظمة الأغذية والزراعة هذا المقياس في إحصاء نسبة تطور الجوع في العالم. ويمتاز هذا القياس بكونه يشكل مؤشرا عمليا يمكن الاسترشاد به على المستوى العالمي كما يمكن قياسه بالنسبة لكل البلدان تقريبا.

2- **المخزون الغذائي:** ويحدد بقياس الحجم المادي للغذاء المتوفر للاستهلاك على المستوى المحلي بمعنى مدى تناسب القيمة المادية للسلعة المخزنة و الموجهة للاستهلاك إلى الغذاء المتوفر حاليا على المستوى المحلي.

3- **مستوى التغذية:** ويحدد على أساس قياسات النمو الطبيعي لجسم الإنسان (نسبة الوزن بالمقارنة مع الطول). ولا تتوفر هذه المؤشرات إلا بالنسبة للأطفال، وتعتمد أساسا على الدراسات الصحية للمراحل الأولى لنمو الأطفال.

4- **الهشاشة:** ويمكن قياس نسبتها على أساس خصائص أنواع المعيشة المتاحة أو الإمدادات الذاتية (الإنتاج للاستهلاك الشخصي).

5- **الحصول على الغذاء:** ويقاس على أساس قدرة الأسرة على الحصول على مجموعة من المواد الغذائية (عن طريق الدخل أو باستعمال وسيلة شرعية أخرى).

المطلب الثالث: استراتيجية وسياسات الأمن الغذائي

يتطلب الأمن الغذائي وضع استراتيجية معينة ومجموعة من السياسات من اجل الحفاظ على الأمن الغذائي لأي دولة كانت.

الفرع الأول: استراتيجية الأمن الغذائي

يفرض واقعنا اليوم وخاصة في ظل الأزمات العالمية التي تهدد الأمن الغذائي، ضرورة تصميم استراتيجيات تتضمن سياسات وبرامج لتوفير الأمن الغذائي، بحيث يقوم عليها خبراء متخصصون في العلوم الرياضية والعلوم التطبيقية والعلوم البيئية والعلوم الاجتماعية، لإدارة قواعد بيانات واقعية يمكن الوثوق بها لبناء وتصميم نماذج رياضية تتناول تحليل إنتاج وتوزيع واستهلاك الغذاء ومحاولة سد الفجوة بين الطلب الكلي والطلب الفعال على الغذاء (بسبب وجود فئة تحتاج الغذاء ولكنها لا تستطيع لفقرها أن تشتريه) من خلال دور الدولة في الرعاية الاجتماعية ودعم غذاء المحتاجين، وكذلك الفجوة بين الطلب والعرض (بسبب عدم كفاية المتاح) من خلال

[1] جوزيه غرازيانو داسيلفا وآخرون، **برنامج القضاء على الجوع التجربة البرازيلية**، وزارة التنمية الزراعية المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2012،ص 154.

الجمع بين الإنتاج المحلي والمحافظة على الاحتياطيات من السلع المستوردة، بالإضافة أيضا إلى شراء أو استئجار الأراضي الصالحة للزراعة في الخارج بهدف ضمان الإمدادات الغذائية المحلية من الحقول الأجنبية.

وهناك سياسات عديدة تساهم في دعم الأمن الغذائي مثل التركيز على زراعة محاصيل أقل استهلاكا للمياه وتنمية الصناعات الزراعية، وزيادة مستويات المخزون الاستراتيجي لبعض المواد الغذائية وخاصة الحبوب بهدف تخزين نسبة مقبولة[1].

الفرع الثاني: سياسات الأمن الغذائي

هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدول لغرض تأمين الغذاء للمستهلكين نذكر منها[2]:

أولا: السياسة الزراعية

تعد السياسة الزراعية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية، والتي تعبر عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة وهي أيضا عبارة عن مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة والتي يتحقق بتنفيذيها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وأيضا بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة وتؤدي في النهاية إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الزراعيين أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية، فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه.

ثانيا: سياسة دعم الأسعار

يعتبر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة ارتفاع تكاليفها وتوجه الأفراد إلى الطلب على السلع الأجنبية نتيجة جودتها وانخفاض أسعارها من أهم الدواعي لتدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، ويكون شكل هذا التدخل عن طريق تقديم الدعم اللازم للمزارعين لضمان استمرارية الإنتاج وخاصة السلع الضرورية، وبالتالي ضمان أمنها الغذائي، ومن الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية اليابان فبالرغم من ارتفاع تكلفة إنتاج الأرز محليا

---

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، **تعزيز الأمن الغذائي**، على الخط 2016/04/19: www.okaz.com.saK

[2] عائشة نصاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 4،5.

عن تكلفة استيرادها إلا أن الحكومة تقوم بدعم منتجي الأرز، وهناك شكل آخر من أشكال الدعم وذلك من خلال قيام السلطة المختصة بخلق طلب جديد لرفع أسعار المنتجات عن مستواها الإداري لتشجيع المزارعين على الاستمرار في الإنتاج حيث تقوم بتخزين ذلك المنتوج واستعماله في حالة زيادة الأسعار عن المستوى المطلوب، وهذا النظام تم اعتماده داخل مجموعة الاتحاد الأوروبي.

ثالثا: سياسة تطوير الاستثمار

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من نقص الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ولتطوير الاستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي وجب على تلك الدول تهيئة مناخ الاستثمار المناسب للمستثمر، ويرى البعض أن مناخ الاستثمار يتضمن " كل السياسات والمؤشرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية.

المبحث الثالث: إشكالية الأمن الغذائي

تعد إشكالية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تشغل اهتمام أغلب الدول سواء في الماضي أو الحاضر خاصة مع تعدد أسبابها وتزايد نسبة انعدام الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مفهوم مشكلة الأمن الغذائي وأسبابها

ويمكن توضيحها من خلال:

الفرع الأول: مفهوم مشكلة الأمن الغذائي

تعرف مشكلة الأمن الغذائي (المشكلة الغذائية) بأنها عدم كفاية الإنتاج الغذائي المحلي على تلبية الطلب المحلي على الغذاء، وخاصة من المواد الغذائية الأساسية لأي بلد كان، كما أنها تدل على العجز الغذائي الذي يتمثل إما بنقص التغذية، أي عدم توافر الطعام بالكمية الكافية لتأمين السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو جسم الإنسان، وإما بسوء التغذية، أي عدم توافر الغذاء من حيث النوعية، وغالبا ما يتمثل في نقص البروتين الحيواني[1].

[1] عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2005، ص 12.

الفرع الثاني: أسباب مشكلة الأمن الغذائي

يمكن إرجاع المشكلة الغذائية إلى عدة أسباب أهمها[1]:

أولا: على المستوى العالمي

ذلك بتأثير من الدول المتقدمة غالبا ولصالحها بهدف رفع الأسعار العالمية وإحداث تقلبات اقتصادية في الأسواق واستخدامها كوسيلة للضغط اقتصاديا وسياسيا على الدول النامية.

ثانيا: في الدول النامية

وهي من الأسباب التي تحدث في الدول النامية ذاتها نتيجة انخفاض الإنتاج من السلع الغذائية مع تزايد الطلب بفعل النمو السكاني بالإضافة إلى سوء توزيع الموارد وسوء توزيع الإنتاج القومي على الأفراد.

ثالثا: المجموعة الثالثة

فهي مرتبطة بالطبيعة لا دخل للدول والأفراد في إحداثها مثل الجفاف الطبيعي والكوارث الطبيعية والأمراض النباتية والآفات الزراعية.

– بالإضافة إلى ذلك فهناك أسباب عدة منها ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الأساسية من أسمدة ومبيدات ومحسنات تربة وجميع عناصر الإنتاج التي تدخل في مكوناتها البتر وكيماويات مثل البلاستيك لتغطية البيوت البلاستيكية وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى التوجهات التي انتهجتها العديد من بلاد العالم فيما يتعلق بإنتاج الوقود الحيوي المستخرج من المنتجات النباتية سواء أكانت من محاصيل الحبوب أو من النخيل مما هددت البيئة للتسارع في قطع الغابات الاستوائية لإحلال محاصيل تدر عائداً اقتصادياً على أهل الجنوب الأفريقي وأميركا الجنوبية الخ..

ومن أسباب الأزمة الغذائية ارتفاع مستوى الطلب نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة لكثير من البلاد مثل الهند والصين وهو ما زاد من خلل زيادة الطلب مع محدودية المعروض من السلع الغذائية سواء بشقيها الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني[2].

---

[1] فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] أشرف محمد عمران، **إشكالية الأمن الغذائي**، سبتمبر 2001، على الخط 2016/04/20:
resourcecrisis.com/food/problematic-food-security/

المطلب الثاني: قياس انعدام الأمن الغذائي ومخاطره

يعتبر انعدام الأمن الغذائي مسألة خطيرة على كافة المجتمعات الأمر الذي تطلب قياسه.

الفرع الأول: قياس انعدام الأمن الغذائي

يمكن فهم ذلك من خلال ما يلي[1]:

وضعت منظمة الأغذية والزراعة" مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي" كأداة لسد الثغرة في رصد الأمن الغذائي العالمي، خاصة بالنسبة لتقييم بُعد الحصول على الأغذية على المستويين الفردي والأسري ويقيس المقياس مباشرة حدّة انعدام الأمن الغذائي الذي يعرّف بأنه مدى الصعوبات التي يواجهها الناس في الحصول على الأغذية، وهو يستخدم بانتظام لتقييم انعدام الأمن الغذائي في الأسر المعيشية في الولايات المتحدة منذ عام 1995.

وقد اعتمدت بالفعل على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى المشروع أدوات مشابهة مثل" مقياس انعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية وحصولها على الأغذية الذي وضعه مشروع المساعدة الفنية في مجال الأغذية والتغذية ومقياس الأمن الغذائي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ويبني مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي على المنهجية المستخدمة لتطوير هذه الأدوات وعلى الخبرة المكتسبة من تطبيقها في سياقات قطرية متنوعة بوضع إطار تحليلي يضمن قابلية المقارنة بالكامل للتدابير القائمة على التجربة عبر البلدان، حتى في حالات الأمن الغذائي المختلفة تماما.

وهكذا يسهم مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي في تحديد معيار عالمي حقيقي لقياس انعدام الأمن الغذائي على المستويين الفردي والأسري. وبما أن القياسات تستند إلى بيانات جمعت على المستوى الفردي، يمكّن هذا المقياس من القيام بتحليل أفضل للفوارق بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي.

وتمكّن مؤشرات مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي من رصد انتشار انعدام الأمن الغذائي على مستويات مختلفة من الحدّة. وستكون هذه المؤشرات على نحو يسمح بمقارنة القياسات عبر البلدان وبمرور الوقت وتوفر أفضل تقييم لمدى المشاكل المتعلقة بإمكانية الحصول على الأغذية وتوزيعها في البلدان.

وستكون خصائص مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي هذه أيضاً مفيدة للبلدان والمنظمات الدولية في رصد التقدم المحرز نحو هدف الأمن الغذائي ومؤشره الجديدين المنصوص عليهما في" خطة التنمية لما بعد عام 2015 ." وقد أوصى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني هو بأهداف التنمية المستدامة بأن يكون الهدف الثاني

[1] جوزيه غرازيانو داسيلفا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 15.

لعام 2030. "ضمان أن تكون لدى الأفراد جميعا، وخاصة الفئات الفقيرة والمعرضة للمخاطر بما في ذلك الرضّع إمكانية الحصول على أغذية آمنة ومغذية وكافية على مدار السنة ."وينبغي أن توفر مؤشرات مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي المعلومات الضرورية للاستجابة لهذه الحاجة إلى الرصد على أساس سنوي على نطاق عالمي.

الفرع الثاني: مخاطر انعدام الأمن الغذائي

تواجه العديد من الدول مخاطر كثيرة نتيجة اعتمادها على العالم الخارجي في توفير الغذاء أهمها[1]:

1- **المخاطر الاقتصادية** :وتتمّثل المخاطر الاقتصادية لنقص الغذاء في اختلال ميزان المدفوعات وتوجيه الموارد النقدية إلى الاستيراد واختلال السوق المحلية، مما يؤثر سلبا على استقرار القطاع الزراعي.

وتضم كل من[2]:

- مخاطر ندرة العمل: ويكون الخطر على العاملون في القطاع غير الرسمي في المناطق الخضرية، وهو ما يسبب ضرر مفاجئ في المحاصيل الإنتاجية في المناطق الريفية؛
- مخاطر التجارة الزراعية (توزيع الصادرات أو الواردات): ويمس ذلك كل من الملاك الصغار الأكثر تخصصا في تصدير المحاصيل على نطاق صغير، والأسر الفقيرة التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية من المناطق الحضرية الفقيرة؛
- مخاطر تذبذب أسعار الغذاء: يتضرر منها كل من الفقراء والأسر المعتمدة على المشتريات الصافية.

2- **المخاطر الاجتماعية**: تظهر المخاطر الاجتماعية لنقص الغذاء في زيادة نسبة النزوح الريفي وزيادة معاناة الفئات الفقيرة من السكان في الحصول على المواد الغذائية.

وتشمل هي الأخرى جملة من المخاطر هي[3]:

- مخاطر إنتاج المحاصيل (الآفات والجفاف وغيرها): ويتعرض لها كل من الملاك الصغار مع تنويع مصادر الدخل القليلة والمحدودة وعمال المزارع الذين لا يملكون الأرض.

وعليه لابد من العمل على تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا مثل البذور والأسمدة والري ومكافحة الآفات؛

---

[1] طويجني زين الدين، **استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي التاسع حول الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 6.

[2] بركنو نصيرة، **استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي التاسع حول الامن الغذائي في دول شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014،6.

[3] بركنو نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- مخاطر الصحة والصرف الصحي (الإمراض المعدية): والتي تمس مجتمعات بأكملها لاسيما الأسر التي لا تمتلك المقومات والرعاية العلاجية، والضعفاء من أفراد هذه الأسر خاصة الأطفال والنساء والشيوخ؛
- مخاطر الرعاية وانعدام الأمن الاجتماعي: المرأة بالخصوص التي لا تستطيع الحصول التعليم، والأسر التي تعيلها نساء.

3- **المخاطر السياسية** :وتظهر هذا المخاطر في الآثار السلبية لتعامل الدول المستوردة مع الدول المصدرة للغذاء وخضوعها سياسيا لإرادتها، ويظهر ذلك خاصة في حالات الحرب ومناطق الاضطرابات المدنية والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة التي لا علاقة لها بمراكز النمو عبر البنية التحتية.

المطلب الثالث: العراقيل والتحديات التي تجابه مسار الأمن الغذائي

يواجه الأمن الغذائي العديد من العراقيل بالإضافة إلى مجموعة من التحديات.

الفرع الأول: عراقيل وتحديات الأمن الغذائي

تختلف طبيعة المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي والتي يمكن تقسيمها إلى عدة عوامل[1]:

أولا: العوامل الطبيعية

الجفاف وغلاء المواد الأولية، قد يكونان من المقومات التي تعيق الإنتاج الزراعي. وبالتأكيد هناك علاقة وثيقة بين كمية الأمطار الساقطة والإنتاج الزراعي، إلا أن هذا ليس مبررا مقنع لأنه يمكن الاعتماد على الوسائل الحديثة في الري وخاصة الدول التي تمتلك موارد مالية كافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن الاعتماد على زراعة تتماشى وطبيعة كل منطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التخصص والتنسيق والتعاون بين الدول على الأقل هذا يؤدي إلى حل مشكلة ندرة المياه وجفاف التربة وعنصر المناخ...الخ.

ثانيا: العوامل الدولية

لقد أخفقت العديد من الدول في سياساتها التنموية باعتمادها على خطط تنموية دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الخارجية.

[1] عبد الحق زغدار، **نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطية**، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 313،314.

ثالثا: العوامل الاقتصادية

يمكن حصرها في العناصر التالية:

- قصور التمويل الزراعي المتاح من صناديق التمويل؛
- تأخر أولوية قطاع الزراعة في خطط التنمية؛
- ضآلة مساهمات القطاع الخاص في هذا المجال؛
- نقص اليد العاملة المؤهلة؛
- عدم وجود تكامل بين الصناعة والزراعة.

رابعا: العوامل السياسية

إن الأبعاد السياسية تشكل محورا هاما في الأمن الغذائي وبالرغم من التداخل الموجود بين العوامل الاقتصادية والسياسية فإننا نحمل أهم العوامل السياسية فيما يلي:

- غياب الاستقرار السياسي؛
- النفقات الحكومية المرتفعة خاصة في الجانب العسكري على حساب الجانب الاقتصادي والغذائي بالذات؛
- انعدام المناخ الملائم للاستثمار والأمر يتطلب الإصلاحات البنكية وطرق دعم الفلاحين كما هو في بعض الدول الأوروبية وصناديق الضمان والتعويض...الخ؛
- البنية التحتية الضعيفة والتي أثرت سلبا على الأمن الغذائي ولم تؤخذ بمحمل الجد في إطار السياسات المحددة.
- عدم إعطاء حق للمبادرة الفردية؛
- عدم تشجيع القطاع العام والخاص معا؛
- إهمال التنمية الريفية بالتركيز على التنمية الصناعية في المدن.

الفرع الثاني: تحديات الأمن الغذائي

هناك بعض التحديات التي تواجه الشعوب في تحقيقها للأمن الغذائي ويمكن توضيحها فيما يلي[1]:

حسب إحصائيات منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة فأنه لن يتسنى وضع حد للجوع في المستقبل القريب وأن الهدف المصرح به منذ 13 سنة خلت قد أصبح اليوم أبعد مما كان عليه في السابق. ففي سنة

[1] جوزيه غرازيانو داسيلفا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 284-286.

1996 تم الإعلان عن هدف يقضي بتخفيض الجوع بمقدار النصف بحلول 2015، وقد تم تأكيد هذا الهدف الذي تمت الموافقة عليه خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ضمن الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة في سنة 2000.

وفي 2009 كان من اللازم تعزيز هذا الالتزام في القمة العالمية الثالثة، التي انعقدت في روما، والتي انتهت دون أن تضمن أي تقدم بالنسبة للقمة السابقة.

وكما تمت الإشارة في أواخر القرن الماضي، تكمن المشكلة في الزيادة الملحوظة في عدم المساواة فيما يتعلق بموضوع الحصول على الغذاء لضمان حياة كريمة لجميع السكان.

وعلى هذا المستوى يجب طرح السؤال التالي: هل نحن نواجه تحديات جديدة أم أنها هي التحديات نفسها التي واجهناها في القرن الماضي؟

خلال منتدى الخبراء التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للأغذية الثالث الذي رعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أكتوبر سنة 2009، تم تحديد التحديات التي من الواجب معالجتها لضمان الأمن الغذائي في الكرة الأرضية في سنة 2050.

ويكمن التحدي الأول في ما إذا كان بإمكان الموارد أن تكون متاحة لكل سكان العالم، الذين من المتوقع أن يصل عددهم إلى 9.1 مليار شخص بحلول ذلك الوقت.

ويتعلق التحدي الثاني بالتحديات التي تواجه الزراعة في مواجهة تغير المناخ والطلب الجديد على الوقود الحيوي. ويرتبط التحدي الثالث بالاستثمار في التكنولوجيا، مع التركيز على تحسين الإنتاجية وحماية البيئة والاستثمار في البنية التحتية لضمان تدفق الإنتاج.

ويصير التحدي الرابع إلى تنفيذ السياسات العامة المتجددة لضمان الأمن الغذائي ومحاربة الجوع.

فيما يعتبر التحدي الخامس التحدي الذي تواجهه البلدان الآسيوية والإفريقية، التي تتركز معظم الأنشطة فيها على القضاء على الجوع من العالم.

فيما يتعلق بالتحدي الأول: تشير المؤشرات التي ناقضها الخبراء الذين جمعتهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن العالم يمتلك كل الموارد الضرورية لإطعام سكانه سنة 2050: الأراضي، والمياه، والقدرات على تعزيز الإنتاجية. إذ هناك 4.2 مليار هكتار متوفرة لإنتاج الغذاء، يستغل منها الآن 1.6 مليار هكتار، إلا أنه من الضروري توسيع الطرق والبيانات التحتية لتدفق الإنتاج والتخزين والتعليم.

وبذلك يمكننا أن نرى أن المشكلة تكمن في كيفية توزيع الموارد، نظرا لأنها لا تخصص بالتساوي في البلدان والأقاليم وبين الفئات الاجتماعية. ومن شأن هذا الواقع أن يؤكد الخلاصة التي مفادها أن مشكلة الأمن الغذائي هي بالأساس مشكلة الحصول على الغذاء.

بالنسبة للتحدي الثاني: تشير المؤشرات إلى أن تغير المناخ سيزيد من تنوع الإنتاج بين المناطق وسيتسبب في كوارث مناخية كبيرة. وستتضرر المناطق الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص بوقوع انخفاض في الإنتاج. وتكمن المسألة فيما إذا كانت البلدان قد استعدت للتصدي لتغير المناخ وفيما إذا كانت المحاصيل قادرة على مواجهة ذلك. ولكي تكون البلدان مستعدة تماما للقيام بذلك، فإنه عليها أن تعمل على تنويع محاصيلها. وهي اليوم تشكو من النقص وتعتمد على الموارد المحدودة، والدرس الأول الواجب استخلاصه هو أنه لا يمكن لأي بلد أو أي مزارع أن يواجه بمفرده تغير المناخ.

التحدي الثالث: هو الحاجة إلى التكنولوجيا. فالافتقار إلى التكنولوجيا يؤثر في الأمن الغذائي، مع اعتبار وجوب ضمان 90 بالمائة من الزيادة المطلوبة في إنتاج الغذاء لإمداد العالم سنة 2050 بإنتاجية أعلى ونظرا لأن جيل المعرفة والتكنولوجيا ليس موزعا بشكل متساوي على العالم، فإن ذلك يعتبر أيضا مصدرا لعدم المساواة على حساب البلدان الأكثر فقرا ولاسيما في إفريقيا.

وفي هذا الصدد يمكن لمشاريع نقل التكنولوجيا لصالح بلدان إفريقيا مثل تلك التي طورتها الحكومة البرازيلية للبحوث الزراعية أن تقطع شوطا بعيدا لتقليص هذه الفجوة.

ويكمن التحدي الرابع: في الحاجة إلى سياسات عامة جديدة وفي هذا الصدد فالبرازيل معروفة بصنع سياسات الأمن الغذائي المجددة. ولكن ما هو الجديد فيها؟

لقد قامت الحلول السياسية التي أعدت منذ عشر سنوات خلت على الطبيعة الإقليمية للجوع. ويشير انتشار مستويات عليا من الجوع في بلدان تطبعها صراعات الحاجة إلى حلول سليمة لهذه النزاعات. فيما أشارت مجموعة ثانية من الحلول إلى أجوبة اقتصادية كلية عن الجوع عبر تنمية اقتصادية طويلة المدى وأخيرا، لصالح سياسات التحويلات النقدية. ويتم تنظيم سياسات الرعاية الاجتماعية المشار إليها من قبل منظمة الأغذية والزراعة في تقريرها لسنة 2009 في ثلاث مجموعات: سياسات فرص العمل والتأمين على الشغل (المساهمات المتعلقة بالتقاعد، والتأمين ضد البطالة، والتأمين الصحي)، وشبكات الرعاية الاجتماعية (التحويلات النقدية والإعلانات الغذائية) والسياسات القطاعية (الرعاية الصحية، والتعليمية والسياسات الزراعية).

وقد وسع تقرير منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة لسنة 2009 قائمة سياسات الرعاية الاجتماعية التي يمكن تنفيذها، والتي يجب أن تنفذ بسرعة لمساعدة الناس الذين يواجهون بالفعل مشكلة الجوع. وهي تدعم السياسات المدمجة في شبكات السلامة والرعاية الاجتماعية، بما في ذلك برامج الأمن الغذائي الوطني وخاصة بالنسبة للمعوزين. ونذكر في هذا الصدد التحويلات النقدية وبرامج الوجبات المدرسية لتحفيز إنتاج الأغذية المحلية كأمثلة.

ويشير التقرير إلى سياسات أخرى للزيادة في الإنتاج الزراعي ذي النطاق الصغير والإنتاجية من خلال توفير المدخلات الأكثر حداثة، والموارد والتكنولوجيا (البذور الحديثة والأسمدة، والمعدات، والحصص). وقد تساعد المعدات العليا للإنتاجية على الزيادة في الدخل للمزارعين وكذلك على الحد من أسعار المواد الغذائية بالنسبة للمستهلكين.

خلاصة الفصل

إن قضية الأمن الغذائي هي قضية محورية وأساسية لكافة الدول التي تسعى إلى الحفاظ على أمنها وهذا الأمر يتطلب الأخذ بكل الأوضاع التي يكون عليها الأمن الغذائي، والتعرف عليها لبناء أمن غذائي مستقر ودائم وفق ما تشتمله الاستراتيجيات والسياسات العاملة في هذا المجال.

إلا أن ذلك كغيره من القضايا التي كانت ومازالت تطرح إشكالية في تحقيقها خاصة بعد تعدد الأسباب وظهور العراقيل التي أصبحت تشكل مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

الفصل الثالث:

واقع وآفاق السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

مقدمة الفصل

تميزت السياسة الزراعية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا والإصلاحات الاقتصادية والسياسة التي عرفتها البلاد وكذا الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي، سواء قبل التسعينات أو بعدها وهذا بهدف تحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح يشكل تحديا كبيرا خاصة في ظل ضعف القطاع الزراعي وهشاشة السياسات الزراعية رغم ما تمتلكه الجزائر من تنوع في مجال الإنتاج الزراعي.

المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر

سنتعرض ضمن هذا المبحث لأهم السياسات الزراعية في الجزائر والتي عرفتها منذ الاستقلال مع التركيز على تلك السياسات المتبعة في الآونة الأخيرة، وذلك لمعرفة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على هذا القطاع الحيوي.

المطلب الأول :السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق

بعد حصول الجزائر على استقلالها، انتهجت عدة سياسات زراعية، بداية بسياسة التسيير الذاتي، بعد ذلك جاءت سياسة الثورة الزراعية، تلتها سياسات زراعية أخرى في عقد الثمانينات، وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل كالآتي[1]:

الفرع الأول :التسيير الذاتي

شهدت السنوات الأولى من الاستقلال خللا، اقتصاديا وديمغرافيا خطيرين، فقد انخفض الناتج الوطني بحوالي الثلث وذلك نتيجة للهجرة الجماعية المقصودة من الأوروبيين وخصوصا من الفنيين والإطارات بمختلف القطاعات، من أجل ضرب الاقتصاد الوطني.

وأمام هذا الوضع استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع الشاغرة، دون سابق تدريب أو تكوين وباشروا في تسييرها، ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل بسن قوانين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي لقد اعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة مع ضمان تسييرها جماعية من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هاجرها الفرنسيون، إلى جانب ذلك، كان يتضمن تسلم الدولة للأراضي التي كان يملكها المستوطنون والتي لم يتم إخلاؤها منذ الاستقلال، وتأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين، وكذلك الملكيات الكبيرة، وإنشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها، وليس لملكيتها، وموازاة مع ذلك تم منح مساحات كبيرة من الأراضي للمجاهدين لإدارتها جماعيا.

وكنتيجة لهذه الإجراءات أصبح الأجراء الزراعيون والفلاحون الذين كانوا لا يملكون أرضا في فترة الاستعمار أصحاب ملكيات جماعية، باستيلائهم على المزارع والأراضي التي تركها الفرنسيون، وانتخبوا من بينهم لجانا للتسيير الذاتي لمتابعة وتوجيه الأعمال الزراعية المشتركة، ومع بداية سنة 1962 أصدرت الحكومة مراسيم لإضفاء صبغة شرعية على هذه المبادرة التي انطلقت من أسفل، أي من القاعدة، لتقنن من أعلى بمراسيم وقوانين،

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-103.

ثم تلتها في بداية سنة 1963 إجراءات أخرى تقضي بتأميم حوالي مليون هكتار من الأراضي التي خلفها المعمرون، وكل المزارع المملوكة من طرف الأجانب، لتتسع عملية التأميم بعد ذلك بسنة، لتشمل الملاك الجزائريين المتعاطفين مع النظام القديم وتقدر مساحة هذه الأراضي ب 200.000 هكتار، وفي سنة 1966 تم تحويل نسبة من أراضي القطاع المسير ذاتيا إلى تعاونيات فلاحية إنتاجية لقدماء المجاهدين، وإضفاء الصبغة القانونية عليها.

لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال .فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي.

الفرع الثاني :سياسة الثورة الزراعية

نظرا لما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف، فقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم71 والمؤرخ في 1971/11/08 لتجاوز ذلك، بسعيها للقضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية الذي كان سائدا بشكل واضح، ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، وذلك من أجل:

- زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة؛
- القضاء على علاقات الإنتاج القديم.

وبصفة عامة فإن الثورة الزراعية ترمي للقضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية.

ووفقا لميثاق الثورة الزراعية، فقد حددت ثلاثة طرق لاستغلال الأرض، وتتمثل في التالي:

- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم؛
- التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض؛
- الاستغلال الخاص حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان.

وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها حيث اهتمت المرحلة الأولى والتي انطلقت في 1972بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف، أما المرحلة الثانية والتي انطلقت في جوان

1973، فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد. وبدأت المرحلة الثالثة في نوفمبر 1975 واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، والذي لا يجب أن يتعدى 105 رأسا للمربي الواحد، أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربيين الصغار إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، فقد واجهت الثورة الزراعية صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة في القطاع الزراعي خصوصا، والتنمية الوطنية على العموم.

لقد كانت الأهداف النظرية طموحة للغاية، إلى جانب كونها لم تراع الظروف الموضوعية للواقع الجزائري وبخاصة في الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة؛ مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع. فلقد عانت الوحدات الإنتاجية من عجز دائم وخسارة مستمرة، بحيث أصبح تحت وصاية البنك. وانتشرت بين عمال الأرض والفلاحين ممارسات فردية سيئة كاللامبالاة والإهمال والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي... الخ. وكل هذه العوامل وما شابهها ألحقت ضررا بالتعاونيات الإنتاجية، ودعمت عوامل فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية.

الفرع الثالث :السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات

في هذه الفترة باعتبارها مرحلة حكم جديدة انتشر على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي عموما، وحصر الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت أثناء العملية التنموية السابقة وبهذا يكون ممكنا طرح البدائل التي تساعد على الاستمرار في القيام بتنمية حقيقية، ففي المجال الزراعي أعيدت بعض الأراضي المؤممة لأصحابها الذين يفلحونها، وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي خصوصا في الجنوب وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة، فقد أنشئ مثلا سنة 1982 البنك الفلاحي للتنمية الريفية الزراعية، لتقديم القروض للفلاحين وذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة، وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي.

أما من الناحية الواقعية، فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الزراعي على الخصوص، تساعدها على الخروج من التبعية للخارج، فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان، وأصبحت مهمشة على حساب القطاع الصناعي، والذي هو أيضا لم يستطع تحقيق التنمية.

وقد تميزت بداية الثمانينات بالاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد سمي ببرنامج "ضد الندرة". حيث خصص له مبلغ 10 مليارات دولار سنة 1982 على حساب الاستثمار والتشغيل. والنتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني حالة الركود الذي أصاب معظم المؤسسات العمومية، سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير، أو الاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد ونصف، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وتدهور أسعار النفط". هذه الأخيرة التي استمرت في التراجع بعد ذلك، فبعدما كان سعر البرميل بنحو21.07 دولار في بداية الثمانينات، انخفض إلى 20 دولار في بداية التسعينات، ليواصل انخفاضه سنة مسجلا 1994 نحو 14.19دولار للبرميل، وكنتيجة لهذا التدهور فقد انخفضت إيرادات الدولة، مما أثر سلبا على قدراتها الاستيرادية خصوصا أمام العجز في الإنتاج المحلي.

والجدير بالذكر، أن ملامح السياسة الزراعية في عقد الثمانينيات قد تمثلت في وضع منهجية جديدة لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام، مع وضع وتطبيق برامج خوصصتها والسعي لتنمية الخدمات المساندة وفئات الإنتاج، وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة. غير أن مواصلة هذه السياسات لم يكتمل وذلك مع التحولات الدولية خارجيا، والتحول نحو التعددية السياسية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر داخليا، وذلك بالمرور عبر مرحلة انتقالية، أصابتها الكثير من المشكلات والصعوبات، زاد من تعقيدها الشلل الكبير الذي مس كل قطاعات البلاد جراء المأساة التي ألمت بالجزائر.

المطلب الثاني :أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي الكثير من التحولات والتطورات الهامة، وستتم معالجة أهم السياسات الزراعية التي طبقت خلال هذه الفترة فيما يلي[1]:

الفرع الأول :الإطار العام للسياسات الزراعية في عقد التسعينات

لقد ركزت الجزائر في سياساتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتباع سياسات نقدية انكماشية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار .ومهما تعددت البرامج والخطط، وتنوعت أساليب التنفيذ، وتخفيض الديون الخارجية والمتابعة، فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

أما عن الإطار العام للسياسات الزراعية والفلسفة الاقتصادية التي تحكمها في عقد التسعينات، فيمكن حصر أهم أهداف ذلك في النقاط التالية:

- الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات؛
- ترقية المنتوجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية؛
- وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية؛
- ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين؛
- العمل على وقف تدهور وانهيار القطاع الزراعي؛
- المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين؛
- مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب اقتصادية واجتماعية؛
- السعي لرفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفة الإنتاج؛
- تشجيع وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية كالقروض أو الإعفاءات الضريبية...الخ.

الفرع الثاني: أثر برنامج التكيف الهيكلي على السياسة الزراعية

يرتبط مفهوم التكيف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان المنخفضة الدخل بصفة أساسية، بضرورة تعويم اقتصادياتها من أجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة ومساعدتها لتظهر على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية، كشريك ولو أنه غير متكافئ للعالم

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-115.

المتقدم ولقد بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ 1990 وعليه يمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي؛
- استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها؛
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994؛ وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية؛
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالخبز والحليب؛
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية؛
- حرية التجارة الخارجية والأسواق؛
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا.

غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما جاءت من أجله، حيث تراجعت الكثير من مرتكزات هذه السياسة لتترك المجال لغيرها.

خلاصة القول أن التوجهات العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية في عقد التسعينيات، قد تضمنت على الخصوص دعم الاستثمار لتطوير قطاع الإنتاج الزراعي، واستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية وإعادة الأراضي المؤممة لأصحابها، ونظرا للمحدودية النسبية للأراضي الصالحة للزراعة، وندرة مياه الري، فقد ارتكزت سياسات التوسع الزراعي بصفة رئيسية على التوسع الرأسي في الزراعة باستخدام تقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، والزراعة المحمية، واستخدام الأصناف المحسنة وعالية الإنتاجية من البذور وتحسين وتوفير الخدمات الزراعية المساندة للإنتاج الزراعي، وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي ووقاية المحاصيل. كما بدأ الاهتمام يتنامى أكثر فأكثر بسياسات المحافظة على البيئة، والاهتمام بقطاعي الغابات والمراعي والري، وكل ذلك من أجل تحقيق ما أصبح يشيع تداوله بالتنمية المستدامة.

المطلب الثالث :أسباب فشل السياسة الزراعية

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها الجزائر ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية العربية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب نتناولها فيما يلي[1]:

الفرع الأول :ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية

إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية سواء ذات الطابع الاشتراكي أو الليبرالي لم تحقق تقدما يذكر في زيادة المساحات المزروعة، ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

أولا :سوء إدارة القطاع الزراعي

يعتبر التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلا أيضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة .فبدون وجود أساس تنظيمي سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل نواحيها وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية، سواء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والإرشاد الزراعي أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية .ولهذا فإن الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على إدارتها وحسن الأداء الإداري يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في إتمامه وإنجازه .

ثانيا :إعطاء الأولوية للأهداف السياسية

يؤدي الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية.

الفرع الثاني: ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي وإهمال الصناعات الزراعية الغذائية

ذلك أن حصة القطاع الزراعي الجزائري من إجمالي الاستثمارات ضئيلة وكذلك عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها كما أن هناك إهمال للصناعات الزراعية الغذائية.

أولا: ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي

تحتاج الزراعة الحديثة إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة ، لكي تحقق إنتاجية عالية حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة .إلا أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها : سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بإقراض الزراعي وارتفاع فوائد

[1] محمد محمد أمين، **أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي**، على الخط 2016/05/20: www.aljazeera.net

المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة.

ثانيا: إهمال الصناعات الزراعية الغذائية.

تعتبر الصناعة الغذائية نتيجة حتمية لضرورة حفظ المواد السريعة التلف والضرورية لحياة الإنسان. وقد رسمت الجزائر سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان والسكر والحلويات والمعلبات الغذائية واللحوم والمشروبات الغازية والمياه المعدنية والتمور .وعملت الحكومة على دعم هذه الصناعات الغذائية وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية ورغم ذلك فإن هذه الصناعات لم تحقق النجاح المطلوب وذلك للأسباب التالية:

- نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية؛
- ضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في بعض المواسم؛
- تلف المواد الغذائية في المخازن غير الجاهزة.

الأسباب المجتمعة أدت إلى ضعف مردود القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

الفرع الثالث: فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية .كما يتم بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها .ويعتبر دعم البحث الزراعي وتحسينه كما ونوعا وتوظيفا يشكل ضرورة استراتيجية، ليس فقط للتخلص من العجز الغذائي الجزائري القائم والمتفاقم، وإنما أيضا لتطوير الزراعة اعتمادا على النفس بصورة أساسية .وقد بذلت جهودا لا يستهان بها في هذا المضمار وأسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق أهدافها المرجوة وذلك نتيجة لعوامل عدة نذكر منها:

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي؛
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية وتدني إنتاجية النشاط البحثي؛
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها؛
- عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي.

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

إن انعدام الأمن الغذائي يشكل تحد كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ويعد هذا الوضع نتاج سياسات تنموية فاشلة لم يحظ فيها القطاع الفلاحي بالأولوية والاهتمام الكافي، حيث عانى من التهميش في المخططات التنموية مع ضعف نصيبه من الاستثمارات الوطنية، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الفلاحي بصفة عامة.

المطلب الأول: واقع الإنتاج والاستهلاك الفلاحي في الجزائر

تحتل الموارد الاقتصادية الزراعية في الجزائر ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو الإنتاج الحيواني مكانة وبارزة على اعتبار أن زيادة الإنتاج تواكب متطلبات المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر

يظهر ذلك من خلال الآتي:

أولا: إنتاج السلع الغذائية

تعد تركيبة إنتاج السلع الغذائية مهمة في الغذاء الأساسي للسكان نظرا لما يوفره من أصناف، والجزائر من الدول التي تتوفر على ثروة هائلة تسمح بتوفير المنتجات الغذائية لسكانها.

1- إنتاج السلع الغذائية النباتية: لقد عرف الإنتاج النباتي في السنوات الأخيرة عدة تغيرات في محاصيله الزراعية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-1): تطور المساحة الزراعية لبعض المنتوجات الزراعية للفترة 2009- 2014

الوحدة هكتار

المنتوج سنة	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	البقول الجافة	زراعات السباخ	الحمضيات	الكروم
2009	3175919	229	67448	393554	50567	69110
2010	2856190	174	74220	429417	53977	69224
2011	2584195	340	87296	449258	55227	72042
2012	3061498	1535	85295	468262	57157	68669
2013	2708880	372	84993	504755	57479	68564
2014	2507955	1058	90507	499103	59151	66417

المصدر: صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر – دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000 – 2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزيوزو، 2015، ص 170.

من الجدول أعلاه يتضح انه تم تخصيص مساحة اكبر للحبوب بنوعيها(الصيفية والشتوية) مقارنة بباقي المنتجات الزراعية الأخرى وعليه فإن الحبوب تعتبر من أهم المحاصيل الغذائية فقد سجل الإنتاج الوطني ارتفاعا طفيفا بحيث قدر ب 40 مليون قنطار خلال موسم الحصاد 2014- 2015 مقابل 35 مليون قنطار في الموسم السابق حسبما أفاد الديوان الوطني المهني المشترك للحبوب[1].

[1] الديوان الوطني للحبوب، 2015/08/25، 19:42، على الخط: 2016/05/02،
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150825/50393.html

جدول رقم (3-2): انتاج بعض الحبوب في الجزائر. (مليون طن)

السلعة	الإنتاج			
	متوسط الفترة 2006-2010	2011	2012	2013
القمح	2438.28	2554.93	3432.23	3299.05
الشعير	1303.42	1104.21	1591.72	1498.64
الذرة الشامية	1.21	0.58	1.75	1.24
الذرة الرفيعة	1.28	1.75	1.75	0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن القمح يحتل المرتبة الأولى في مجموعة الحبوب، فقد شهد إنتاجه ارتفاعا ملحوظا فقد بلغ سنة 2012 ، 3432.23 مليون طن بعدما كان 2554.93 مليون طن سنة 2011، لينخفض سنة 2013 إلى 3299.05 مليون طن، ثم يليه الشعير الذي حقق هو الآخر إنتاجا لا يستهان به فقد وصل حتى 1498.64 مليون طن سنة 2013 بعدما كان 1104.21 مليون طن سنة 2011 ، ويمكن تفسير هذه الزيادة نتيجة إلى سياسات وبرامج الإصلاح الزراعي.

أما بالنسبة لكل من الذرة الشامية والذرة الرفيعة فيبقى إنتاجها في الجزائر متواضعا كما توضحه معطيات الجدول.

جدول رقم (3-3): تطور إنتاج بعض السلع الغذائية في الجزائر (مليون طن)

السلع الغذائية	متوسط الفترة 2006-2010	2011	2012	2013
الخضر	6303.91	9569.24	10402.32	11866.41
الفواكه	2368.60	3708.31	3856.74	4231.63
البطاطس	2359.05	3862.19	4219.48	4928.03
التمور	563.46	724.89	789.36	848.20
البقوليات	54.19	78.82	84.29	95.83
البذور الزيتية	210.92	421.03	250.79	406.36
الموالح	741.30	1106.74	1087.83	1204.85

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، 2012.

من الجدول نلاحظ أن إنتاج الخضر والفواكه قد زاد في عام 2013 مقارنة بمتوسط الفترة (2006-2010) نظرا إلى توجيه الاهتمام بهما وبالتالي تحقيق معدلات مقبولة من الاكتفاء الذاتي فيهما.

أما بالنسبة للبطاطس فهي الأخرى قد شهدت ارتفاعا كبيرا في الإنتاج فقد وصلت حتى 4928.03 مليون طن سنة 2013 بعدما كانت 2359.05 مليون طن وهي زيادة لا يستهان بها ما دفع إلى تصدير كميات كبيرة من منتوج البطاطس الذي مازال يشهد إنتاجا كبيرا.

كما تعد التمور من المحاصيل الاستراتيجية والمهمة والتي شهدت ارتفاعا على مستوى السنوات الأخيرة لتصل حتى 848.20 مليون طن مقارنة ب 563.46 مليون طن في متوسط الفترة (2006-2010) وكذلك الأمر بالنسبة للبقوليات التي عرفت هي الأخرى ارتفاعا في الإنتاج قدر ب 95.83 مليون طن سنة 2013 بعدما كان 84.29 مليون طن سنة 2012.

وبالنظر إلى إنتاج كل من البذور الزيتية و الموالح فقد عرفت نموا مرتفعا على مدى سنوات الدراسة كما يوضحها الجدول رقم (3-3).

2- إنتاج السلع الحيوانية والسمكية: يبين الجدول التالي إنتاج مجموعة من السلع الحيوانية وكذا السمكية في الجزائر.

جدول رقم (3-4) تطور انتاج مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية في الجزائر. **(مليون طن)**

السلعة	متوسط الفترة 2010-2006	2011		2012		2013	
اللحوم الحمراء	243.17	267.41		240.87		242.20	
لحوم الدواجن	180.73	330.33		365.40		418.40	
		مصايد	مزارع	مصايد	مزارع	مصايد	مزارع
الأسماك	142.06	101.76	142.0	105.56	2.65	101.80	2.19
البيض	195.33	299.10		266.33		299.35	
الألبان	214.99	3165.66		3063.84		34000.67	

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، 2012.

تعتبر صناعة الدواجن من الصناعات المنتشرة في الجزائر مقارنة باللحوم الحمراء وتوضح بيانات الجدول رقم (3-4) أن إنتاج لحوم الدواجن في عام 2013 قد بلغ 418.40 مليون طن مقارنة بمتوسط الفترة (2006-2010) أين قدر ب 180.73مليون طن هي الأعلى بالمقارنة مع المنتجات الحيوانية الأخرى.

أما فيما يخص الثروة السمكية من الصيد الذي قدر ب 105.56 مليون طن سنة 2012 كأعلى انتاج بعدما كان سنة2011 ، 101.76 مليون طن أما الاستزراع السمكي فقد بلغ 2.19 سنة 2013 بعدما شهد ارتفاع في السنوات السابقة، ولعل هذا التراجع في الإنتاج يرجع إلى عدم حداثة التقنيات في مجال الاستزراع السمكي.

الفرع الثاني: واقع الاستهلاك الغذائي في الجزائر

ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: استهلاك الغذاء

سنتعرض إلى العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء وكذا المتاح منه.

1- العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء: من هذه العوامل نذكر أهمها في الآتي:

أ: أسعار السلع الغذائية: تؤثر أسعار السلع الغذائية وتقلباتها تأثيرا مباشرا في الاستهلاك منها كما ونوعا وبخاصة أسعار السلع الرئيسية كالحبوب والسكر والزيوت والمنتجات الحيوانية.

ولقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة'' الفاو '' على تراجع أسعار السلع الغذائية عالميا عام 2015 مقارنة بالعام الذي سبقه، وأرجعت المنظمة في بيان لها ذلك التراجع إلى وفرة الإنتاج والمنافسة بين المصدرين من جهة وتراجع الاقتصاد وقلة الطلب من جهة أخرى.

وأشار البيان إلى تراجع متوسط مؤشر أسعار المواد الغذائية لدى المنظمة بمقدار عشر نقاط مئوية من 164.1 خلال العام الماضي، ويستند مؤشر الفاو في تقييمه إلى حركة التعاملات التجارية من خلال قياس أسعار تداول خمس سلع غذائية رئيسية في الأسواق الدولية وهي الحبوب واللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر. وارتفعت مجددا بعض المواد الغذائية الضرو رية على طاولة العائلات الجزائرية على غرار البصل الذي بلغ سعر الكيلوغرام الواحد منه في حدود 50 دج و 80 دج، في حين بلغ سعر الكوسة حدود 160 دج، والجزر لا يزال في حدود 60دج للكيلوغرام الواحد، أما الطماطم فهي الأخرى تراوح سعرها في حدود 100 دج الفواكه هي الأخرى لا تزال تؤشر للارتفاع، فحتى الفواكه الموسمية على غرار البرتقال والمندرين''اليوسفي ''يتراوح سعرها بين 100 و 150 دج .

وقد حذرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان من انفجار وشيك للجبهة الاجتماعية لوجود مؤشرات واضحة على أن الجبهة الاجتماعية على صفيح ساخن كفيل بإحداث انفجار وشيك مع بداية 2016.

وتساءلت الرابطة عن دواعي ارتفاع أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الوطنية ارتفاعا جنونيا، لتبلغ أكثر من 20 بالمائة في سنة2015 .

وأرجعت أسباب هذا الارتفاع إلى عدم توفر الأدوات المالية اللازمة لمكافحة التضخم، مع فقدان الإنتاج المحلي من السلع والمواد الصناعية والزراعية في ا لأسواق المحلية والاعتماد الكلي على السلع والمواد المستوردة، إضافة

إلى عدم انتهاج سياسات داعمة ومشجعة للإنتاج المحلي، تحمي المنتجين المحليين من المنافسة الخارجية، وتحفزهم على الاستمرار في العملية الإنتاجية، أضف إليها ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة ارتفاع الضرائب المختلفة مقابل ضعف الرقابة الرسمية على أسواق الجملة وغياب آلية تحديد الأسعار بصورةٍ حقيقية، على أساس تكلفة الإنتاج وهوامش الأرباح المضافة .وترك الأمر بِرُمَتِهِ للمنتجين والوسطاء والمضاربين والمنتفعين على مسار خط إنتاج وتوزيع السلعة المعينة، ليضعوا ما يروق لهم ويشبع نَهَمَهُمْ من الأسعار[1].

جدول رقم (3–5): الرقم القياسي لسعر الغذاء في الجزائر

2011	2012	2013	2014
166.5	188.0	193.6	185.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، 2012.

من الجدول : يلاحظ ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الجزائر فقد بلغ 185.4 بالمائة سنة 2014 بعدما كان 188سنة 2012، إلا أن هذا الارتفاع يبقى منخفض مقارنة بسنة 2013، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته مختلف أسعار السلع الغذائية.

ب: مستويات دخول الأفراد: تؤثر مستويات دخول الأفراد على إمكانية الحصول على الغذاء وخاصة لدى الأسر ذات الدخل المحدود، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 إلى 5468.2 دولار.

2- **المتاح للاستهلاك من الغذاء:** يتمثل المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الإمدادات أو المعروض سواء كان مصدرها الإنتاج المحلي أو الواردات أو كلاهما معا[2].

* **متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون:** بلغ المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية نحو 3296 كيلو كالوري مقارنة بنحو 2965.7 كيلو كالوري على المستوى العربي، ويقيد

[1] منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، الجزائر، جانفي 2016، ص ص 13،14

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، 2014، ص 22.

المتوسط اليومي لنصيب الفرد الجزائري من البروتين بنحو 92 بروتين غرام، ومن الدهون 76.6 دهون غرام مقارنة بمتوسط عربي يقدر ب 84.7 بروتين غرام ونحو 78.5 جراما من الدهون[1].

جدول رقم (3–6): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

	كيلو كالوري غرام	بروتين/غرام/يوم	دهون/غرام/يوم
العالم العربي	2965.7	84.7	78.5
الجزائر	3296	92	76.6

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، المجلد 34، 2014.

المطلب الثاني: محاور الأمن الغذائي في الجزائر

يمكن تحديد محاور الأمن الغذائي من خلال أمرين اثنين هما الفجوة الغذائية والأمن الغذائي.

الفرع الأول: الفجوة الغذائية في الجزائر

وتعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، أي الفرق بين الكميات المنتَجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي[2].

وبخصوص الجزائر، فان طاقتها الإنتاجية الحالية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية، وهذا الوضع يستدعي اللجوء إلى استيراد اغلب السلع الغذائية الأساسية بكميات كبيرة، ولما كان معدل نمو وتيرة الاستهلاك يفوق بما يتجاوز ضعف نمو الإنتاج الزراعي ، فان حجم الواردات الغذائية قد ارتفع من اجل سد الفجوة الغذائية المتزايدة أو التقليل منها. وهذا أمر مطلوب ، فان اتساع الفجوة الغذائية وعدم التحكم فيها سوف ينجر عنه آثار سلبية ليس فقط على الجانب الاقتصادي للبلاد فحسب بل حتى على الجانب السياسي والأمني، ونظرا لموقعها الشبه صحراوي، فإن الإنتاجية الزراعية في الجزائر تعتبر من اضعف الإنتاجيات في العالم.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي، المعهد العربي للتخطيط، العدد المائة والواحد والعشرون، جانفي 2015، ص 10.

شكل رقم (3-1): تطور الفجوة الغذائية خلال الفترة 2003-2013

(مليون دولار أمريكي)

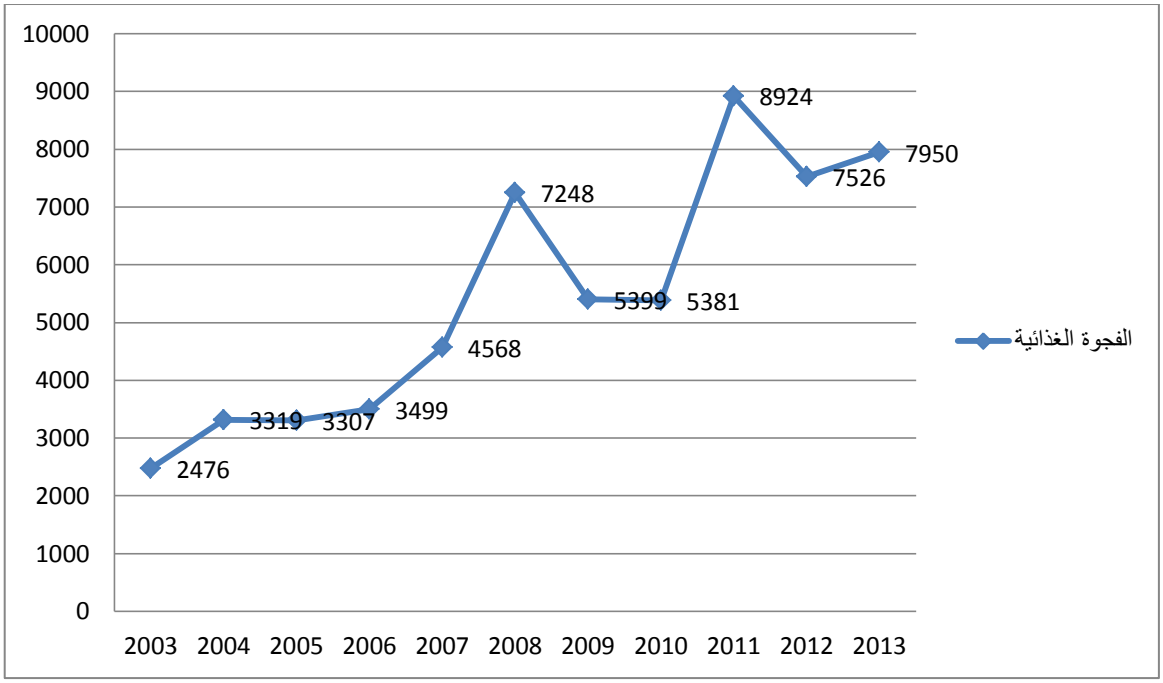

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الكتاب السنوي للإحصائيات المجلد 34، 2014.

من الشكل أعلاه يتضح أن الفجوة الغذائية سجلت أدنى قيمة لها سنة 2003 ب 2476 مليون دولار أمريكي لترتفع بقيمة كبيرة سنة 2008 تقدر ب 7248 مليون دولار أمريكي، بينما عرفت نوعا من الاستقرار ما بين سنتي 2009-2010، بقيمتي (5399-5381)، و وصلت أعلى قيمة لها سنة 2011 ب 8924 مليون دولار أمريكي. لتصل الى 7950سنة 2013.

شكل رقم (3-2): تطور واردات وصادرات الغذاء خلال الفترة 2003-2013

(مليون دولار أمريكي)

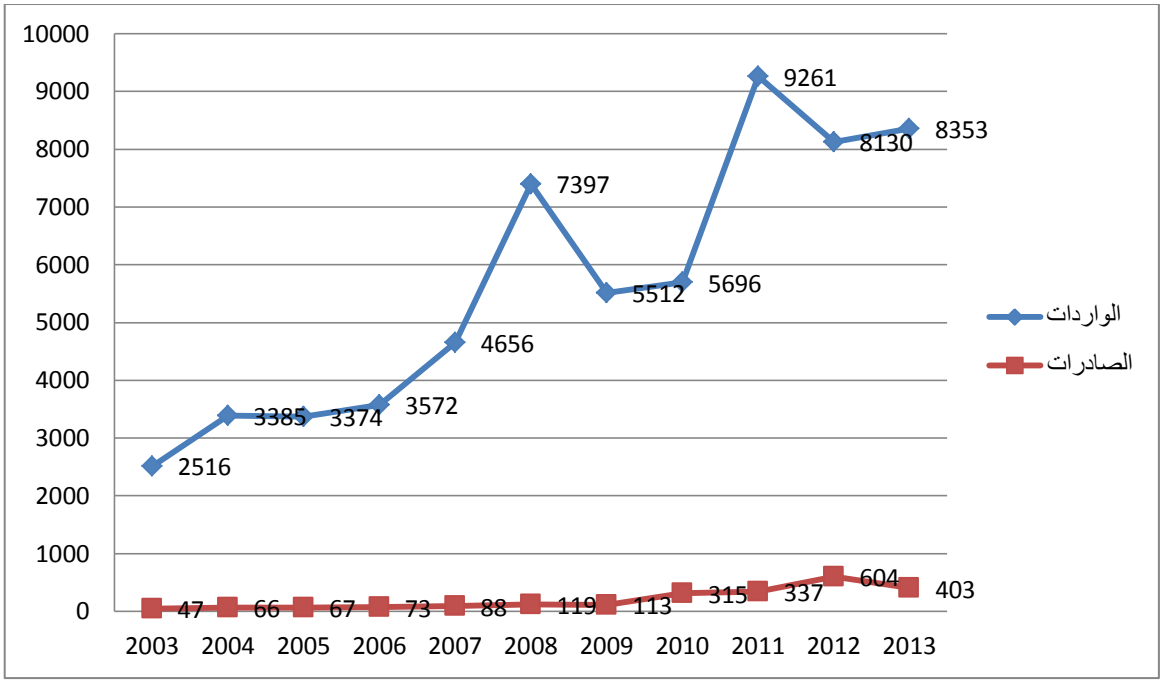

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الكتاب السنوي للإحصائيات المجلد 34، 2014.

من الشكل رقم (3-2) نلاحظ أن الفجوة الغذائية المتزايدة دفعت بالجزائر إلى مضاعفة حجم الواردات من السلع الأساسية ، إذ انتقلت فاتورة الاستيراد من 2516 مليون دولار أمريكي سنة 2003 إلى 7397 سنة 2008 لتصل إلى حدود9261 مليون دولار أمريكي سنة 2011 وما قيمته 8353 مليون دولار أمريكي سنة 2013 .

أما عن الصادرات الغذائية ، فهي بالكاد تراوح مكانها إذ سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 ب604 مليون دولار أمريكي لتنخفض سنة 2013 إلى 403 مليون دولار أمريكي وفي ذات الصدد ، فان الجزائر تستورد ما يفوق نصف استهلاكها من القمح، وبما يزيد عن ذلك بالنسبة للسكر والزيوت والألبان .

الفرع الثاني: الاكتفاء الذاتي

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، أي أن الاكتفاء الذاتي هو إنتاج الغذاء بكميات كافية تغني البلد على استيراد الغذاء من الخارج ، وإذا لم تتوفر الكميات اللازمة المطلوبة من سكان البلد الواحد أي أنها لم تتح محليا بالقدر الكافي ، دلّ ذلك على وجود قصور في الإنتاج الغذائي بمختلف مكوناته الزراعي والنباتي والحيواني ، وهو ما يعني أيضا أن الكميات المطلوبة لا تتوافق مع الكميات المعروضة ، مما يؤدي في نهاية الأمر

إلى عجز في الميزان التجاري وهو ما يطلق عليه الفجوة الغذائية غير أن التركيز على الاكتفاء الذاتي كاستراتيجية للأمن الغذائي مسالة غير ناجعة اقتصاديا ، ولاسيما في جانب تخصيص الموارد ، إذ ينتج منها زراعة أحادية وانخفاض التدفقات التجارية للمدخلات الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الزراعية ، وتدني مستويات الإنتاج.

أما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي ، سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر تعرف ثلاثة مستويات من الاكتفاء الذاتي وذلك وفقا لثلاثة مجموعات من السلع والموزعة على النحو التالي[1]:

- وهي مجموعة السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المنخفضة التي تعرف نسب استيراد عالية. وتتمثل هذه السلع أساسا في الحبوب الزيوت النباتية والحبوب الجافة والتي لا تتعدى متوسط نسب الاكتفاء الذاتي.
- وهي مجموعة السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المتوسطة ، وتتمثل هذه السلع في الحليب ومشتقاته واللحوم الحمراء ، ويتراوح متوسط نسب الاكتفاء من هذه السلع حوالي 60 %و80%
- وهي نسب الاكتفاء الذاتي المرتفعة وتضم مجموعة سلع الخضر والفواكه والتمور واللحوم البيضاء والبيض وجميعها من السلع التي تصل فيها نسبة الاكتفاء الذاتي إلى حد الاكتفاء الكامل.

والملاحظ أن الجزائر تعاني حالة عدم الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع والضروري ، وهو ما يعني أن ميزان المدفوعات يعاني عجزا مستداما بسبب تزايد فاتورة استيراد هذه السلع، وهو ما يشكل خطورة على الأمن الإنساني ، ما دام تشكل ضرورة ملحة لحياة البشر ، وبالذات مع التراجع في الاستثمار الإنتاجي لاسيما المجال الغذائي. ورغم كون الجزائر تملك ميزة نسبية من حيث امتلاكها للغاز والنفط والفوائض المالية التي تحققها من جراء ارتفاع أسعار هذه المواد الأولية ، إلا أن وضعها وأمنها يبقيان مهددان ، ما دامت عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي. لان من شان أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها ، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط أو ارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة . والأدهى من ذلك ، أن الدولة التي تعاني نقص نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية تتعرض في حالات كثيرة إلى ما يعرف بالحظر الغذائي.

[1] نذير طوبيا، مرجع سبق ذكره، ص 08.

المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي وتحدياتها

يعتبر الأمن الغذائي في الجزائر مسألة حساسة تتطلب منها وضع استراتيجية ذات تحديات مستقبلية تضمن الغذاء.

الفرع الأول: إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

إن مشكلة العجز الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، و إنما الاعتماد على الذات ، فلقد آن الأوان لمواجهة المشكلة، ولا يمكن ذلك إلا بوضع وتنفيذ استراتيجية محكمة.

إن أي استراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لا بد وأن تتخذ من التنمية الزارعية غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي، وإيجاد حل جذري ودائم لها.

إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وغيرها، عوامل زادت من تفاقم وحدة المشكلة الغذائية في الجزائر، هذا ما يجعل الخيار الاستراتيجي للخروج من هذه الأزمة يستوجب تحقيق تنمية زراعية وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا من خلال ما يلي[1]:

- زيادة الإنتاج الزراعي حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.
- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة الجزائرية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري.
- أن التنمية الزراعية تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي، وأن تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي ، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية.

عند تحليل إستراتيجية التنمية الزراعية وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي تتضح الركائز الأساسية التي تبنى عليها هذه الاستراتيجية وهي:

- شمولية وتكامل سياسات وبرامج الأمن الغذائي؛

---

[1] رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر–واقع وآفاق**–، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، سطيف، 2015، ص ص 58،59.

– التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

– دعم الإنتاج الزا عي والغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزارعية الغذائية أو دعم مستلزمات إنتاجها؛

– توفير التمويل اللازم والكافي بشروط ميسرة؛

– تنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء مراكز البحوث، وكذا إعداد برامج للتدرب والإرشاد الزراعي؛

– إقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة مثل الأسواق و الطرق الزراعية والسدود والآبار والمخاز؛.

– العمل على تحقيق التكامل الأفقي الرأسي للقطاع الزراعي

– إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية، والحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي تحقق مستويات معينة من الاكتفاء الذاتي؛

– حماية المستهلك من خلال دعم أسعار المواد الغذائية المستورد

الفرع الثاني: تحديات استراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر

إن استراتيجيات الأمن الغذائي في الجزائر تواجه العديد من التحديات المستقبلية والتي يمكن أن نوجزها في[1]:

أولا: تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي وضعف الخدمات الزراعية المساندة

يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة الجزائرية في القدرة على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية .ويعزى هذا إلى ضعف الإطار المؤسسي لمجالات البحث والإرشاد والتمويل الزراعي ومنظمات المزارعين.إلى جانب احتكار الشركات العالمية الكبرى لإنتاج أصناف البذور والسلالات المحسنة.

ثانيا: تركز سياسات الأمن الغذائي على محور الاكتفاء الذاتي دون المحاور الأخرى

تتبنى الدولة مفهوما للأمن الغذائي يرتكز على تحقيق اعلي درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي دون إعطاء اهتمام خاص لباقي محاور الأمن الغذائي المتعلقة بجودة وسلامة الغذاء، واستقرار المعروض من سلع الغذاء في السوق، وتامين حصول الطبقات الفقيرة على احتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء.

[1] حسين عبد المطلب الاسرج، **تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، مجلة ايكونومكات، السنة الرابعة، العدد 22 ، فبراير 2013، ص ص 8،7

ثالثا: تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي

هناك خلل واضح بين جهود تنمية الإنتاج الزراعي من جانب، وجهود تنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج من جانب أخر إذ تم استثمار أموال كثيرة نسيا في مجالات تنمية الإنتاج دون أن يصاحب ذلك ضخ استثمارات ملائمة لتطوير تسويق وتصنيع هذا الإنتاج، مما ينطوي على إهدار شطر كبير من الإنتاج وتقليص الأثر التنموي للاستثمارات في قطاع الإنتاج.

المبحث الثالث: آفاق السياسة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

حتى تتمكن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي وجب عليها تطبيق حزمة من السياسات بغية تطوير الهياكل الريفية من جهة والوصول إلى الأهداف المرجوة من جهة أخرى وهذا ما سنحاول توضيحه.

المطلب الأول: البرامج الوطنية لدعم التنمية الزراعية 2001–2014

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم لما له من انعكاسات على استقرار الدول واستقلاليتها وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والقومي، ولقد حظى القطاع الفلاحي في الجزائر بأهمية بالغة، اتضح ذلك من خلال البرامج الهامة التي سطرتها الدولة لدعم التنمية الفلاحية.

لقد شجعت النتائج الايجابية المحققة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثم برنامج دعم النمو 2009 السلطات العمومية على مواصلة دعمها لهذا القطاع الاستراتيجي أصبح من بين أولويات الدولة، وقد جاء المخطط الخماسي2010 إلى إرساء قواعد تضمن الأمن الغذائي للبلاد وتعزز مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الحفاظ على الأراضي الفلاحية وتشجيع الاستثمار والعمل على تطوير هذا النشاط.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري مقسم كالآتي:

– قد خص قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل % 40 من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية « العامة و الخاصة » من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة « مباشرة أو غير مباشرة » و بالتالي تقليص نسبة البطالة وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، والتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

– التنمية المحلية: لقد قدر الغلاف المالي المخصص في هذا الصدد ب 113 مليار دج، مخصص لتمويل مشاريع الاستثمارات في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين و كذا تأهيل المناطق النائية والمعزولة.

– التنمية البشرية: خص هذا الباب بغلاف مالي يقدر ب 90.3 مليار دج موجه لإنجاز مشاريع لها تأثير مباشر على احتياطات السكان، وتحسين قطاعات جد حيوية وذات صلة وثيقة بالحياة اليومية كقطاع التربية الوطنية التكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي، الصحة والسكان، الشباب والرياضة، الثقافة والاتصال، وأخيرا الشؤون الدينية.

–أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.3 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية « PNDA» و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

– فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب 45 مليار دج أي نسبة % 8,6من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

جدول رقم (3–7): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

السنوات / قطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	93.0	77.9	37.6	2.0	210.5	40
تنمية محلية	32.4	42.9	35.7	3	114	21.7
تنمية بشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.2	22.5	12	65.3	12.8
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45.0	8.5
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100

المصدر: المديرية العامة للميزانية (وزارة المالية).

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 –2009

بعد النتائج الإيجابية المحققة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي وكذا رغبة الجهات الوصية في تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي كان مجموع البرنامج الخماسي(2005 _2009) 4.202,7 مليار دينار جزائري خصص منه لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة، التنمية الريفية، الصيد البحري مبلغ 337,2 مليار دينار جزائري بنسبة8 % [1].

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص 7.

كان يتوقع بالنسبة للفترة(2005-2009) انجاز برنامج يتعلق بما يلي[1]:

- تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط؛
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛
- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها؛
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها؛
- المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج، تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما، والذي صودق عليه سنة2010 . وقد تعززت الكثير من الإجراءات الخاصة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008 ، الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة والريف بصفة عامة، ويهدف برنامج التجديد الريفي أساسا إلى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة بين جميع الأقاليم[2].

ورغم الجهود المبذولة لإنعاش هذا القطاع تبقى نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

إن تأثير قطاع الفلاحة يعد ضعيفا حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 8.25 % وذلك نتيجة لارتباط القطاع القوي بالظروف الطبيعية والمناخية، وهذا ما يجعله عرضة لتقلبات حادة.

جدول رقم (3-8): معدل النمو ونسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010. **الوحدة %**

الفلاحة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
نسبة المساهمة في الناتج	8.39	9.18	9.44	7.53	6.55	8.42	8.25
معدل النمو الحقيقي للقطاع	0.5-	1.3-	3.1	4.9	5.3-	6.0	0.4

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010.

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، مرجع نفسه، ص ص 38،39.

[2] الجريدة الرسمية العدد 46، قانون رقم 08-16 مؤرخ في 10 أوت 2008.

الفرع الثالث: مضمون البرنامج الخماسي : 2010-2014

قدر المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي ب21214 مليار دينار جزائري حيث تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3-9): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
-السكن	3700	
-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
الصحة.	619	
-تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	
-باقي القطاعات	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52
-قطاع الأشغال العمومية والنقل.	5900	
-قطاع المياه.	2000	
-قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية.	3500	16.05
-الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: رئاسة الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، على الخط www.cg.gov.dz/psre2016/06/02

يبين الجدول رقم (3-9) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية : استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري ، ما يمثل نسبة % 45,42 من إجمالي البرنامج؛
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج ، بنسبة 38,52 %من إجمالي البرنامج؛.
- قطاعات الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري والتشغيل :استفادت من 3500 مليار دج ، ما يمثل نسبة % 16,05من إجمالي البرنامج؛

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل.

المطلب الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر

حتى تتمكن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي وجب عليها التواصل في تطبيق سياسة الإصلاحات وتوجيه الاستثمارات نحو تطوير الهياكل الريفية ولذلك قامت بإتباع سياستي التجديد الفلاحي والريفي.

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية في عام 2008 أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع.

ترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع جامعة وهي[1]:

- ✓ تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف؛
- ✓ تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- ✓ حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اداة بيداغوجية، ديسمبر 2007، ص 8.

فتتشكل هذه السياسة الجديدة من محورين[1]:

الفرع الأول: المحور الزراعي: والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، وإنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

يعتمد في ذلك علة ثلاثة برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

- وحدات الاستبيان الحقلية؛
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمارات الفلاحية الرائدة)؛
- المهارات والبنيات التحتية؛
- التكوين.

والشكل الموالي يوضح برنامج التجديد الفلاحي:

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي والريفي، على الخط http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf

الشكل رقم (3-3): برنامج التجديد الفلاحي

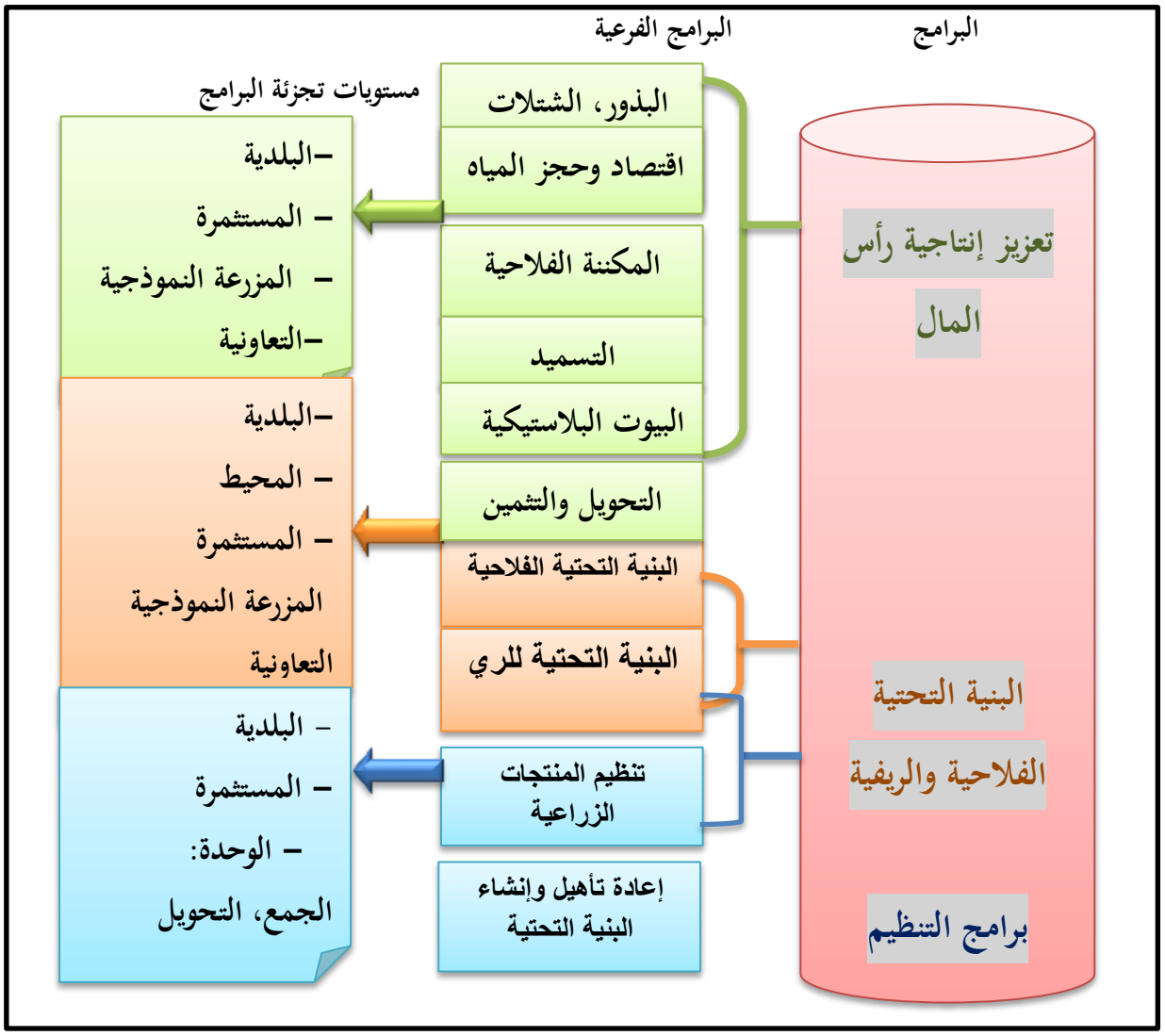

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي والريفي، على الخط .http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf

الفرع الثاني: المحور الريفي

والذي يهدف إلى حماية الموارد الطبيعية ، النباتية، والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي ,من اجل تجميع المعلومات المنتجة في اطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعينة بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من اجل التنمية المستدامة ,لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق ,يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة ؛
- المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر ,من اجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخر ؛
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية.

والشكل التالي يوضح برنامج التجديد الريفي في الجزائر:

الشكل رقم (3-4): برنامج التجديد الريفي

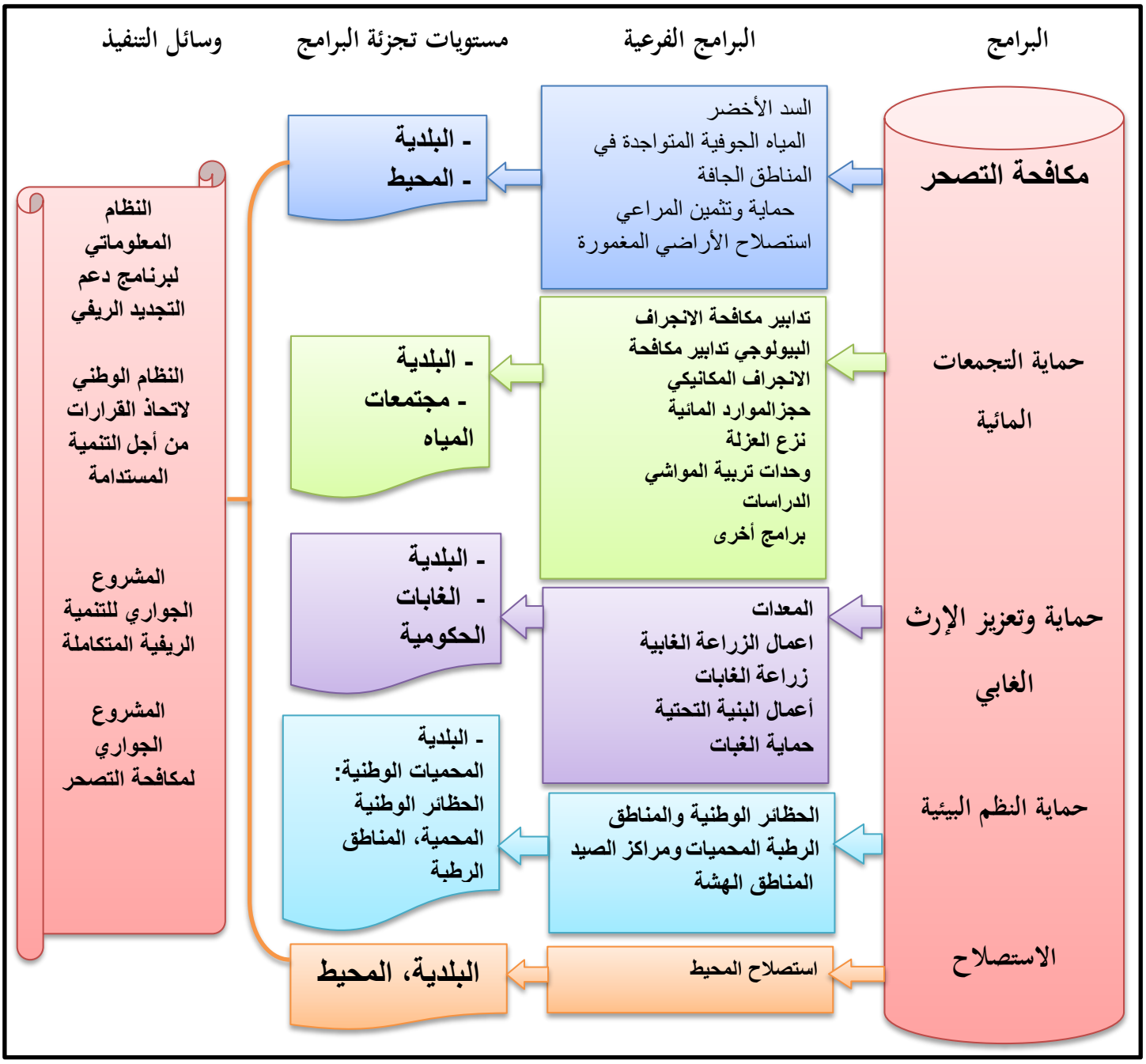

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر :التجديد الفلاحي والريفي، على الخط http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf.

المطلب الثالث : تقييم أداء السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

شهد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر، من سنة 2009 وإلى غاية 2014، بتحقيق عدة مكاسب، رغم أنه كان هناك تذبذب بين الزيادة والنقصان في إنتاج الحبوب خاصة.

الفرع الأول: تقييم تطور الإنتاج النباتي

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح، ويأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافه في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج النباتي، فقد شهد إنتاج الحبوب تحسنا منذ سنة 2011

استنادا إلى معطيات المبحث الثاني من الفصل الثالث:

يتضح من المعطيات السابقة أن إنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان، فإنتاج القمح تميز بالتذبذب بالرغم من انه يعتبر المحصول الرئيسي سواء من حيث المساحة أو من حيث الإنتاج فقد بلغ 2554.93 مليون طن سنة 2011، لترتفع إلى 3299.05 مليون طن سنة 2013 أي بمقدار

زيادة 744.12 مليون طن، وترجع هذه الزيادة إلى كون الحبوب من المنتجات الأساسية التي تكون الوجبة الغذائية للفرد الجزائري وهي المصدر الأساسي للسعرات الحرارية والبروتينات كما أنها تتصدر قائمة المنتجات النباتية وتمثل منتجات استراتيجية على المستوى الوطني.

أما بالنسبة للشعير فقد تراوح إنتاجه ما بين الارتفاع والانخفاض إذ لا يمكن لوتيرة الإنتاج هذه ضمان استقراره وهو ما ينعكس على الميزان التجاري ففي سنة 2011 بلغ الإنتاج 1104.21 مليون طن ثم ارتفع بمقدار 487.51 مليون طن لينخفض سنة 2013 بمقدار 93.08 مليون طن وذلك بسبب تدابير الإصلاح الزراعي والمتمثلة في سياسة التجديد الريفي.

بالنسبة لإنتاج كل من الذرة الشامية فقد عرفت هي الأخرى نوعا من التذبذب بالارتفاع والانخفاض حيث ارتفعت بمقدار 0.9 مليون طن مابين سنتي 2011 و2012 وما بين سنتي 2012و2013 انخفاض بمقدار 0.51 مليون طن.

كما سنرى تقييم تطور إنتاج بعض السلع الغذائية وذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (3–10): تطور إنتاج بعض السلع الغذائية

السلع	2011			2012			2013		
	المساحة	الانتاجية	الإنتاج	المساحة	الانتاجية	الإنتاج	المساحة	الانتاجية	الإنتاج
البقوليات	87.3	903	78.82	85.30	988	84.29	84.99	1125	95.83
الخضر	449	21300	9569.24	468.26	22215	10402.3	505.57	2347	11866.41
الفواكه	375	17956	3708.31	369.6	18807	3856.7	372.58	19691	4231.63
التمور	0.00	12983	724.89	0.00	1379.9	789.36	0.00	14652	848.20

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، المجلد 34، 2014 .

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أنه بالنسبة للمساحة المخصصة لمجموعة البقوليات عرفت تذبذبا إذ سجلت المساحة عام 2011 حوالي 87.30 ألف هكتار وهي أعلى مستوى لها، ثم انخفضت خلال سنة 2012 أما خلال سنة 2013 فقد انخفضت المساحة إلى 84.99 ألف هكتار، أي انخفاض بمقدار 2.31ألف هكتار مابين سنتي 2011 و2013.

أما من ناحية الإنتاج فقد عرف ارتفاعا متواصلا بداية من سنة 2011 بحوالي 78.82 ألف طن لتصل سنة 2013 إلى حوالي 95.83 ألف طن.

ومن جهة أخرى فقد عرفت الإنتاجية هي الأخرى ارتفاعا كبيرا وصل حتى 1128 كلغ/ هكتار بعدما بلغ سنة 2011 حوالي 903 كلغ/هكتار، بمعنى زيادة كبيرة تقدر بحوالي 225 كلغ/هكتار مع العلم أن إنتاجية البقوليات في الجزائر تعتبر من بين اضعف المستويات مقارنة ببعض البلدان العربية.

وتعود كل هذه الزيادات المتواصلة في البقوليات إلى الاهتمام الذي أولته السياسات الزراعية كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أما فيما يخص إنتاج الخضر فقد عرفت تطورا ملحوظا لما له من أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني حسب النمط الغذائي للمجتمع سواء من حيث المساحة المخصصة التي قدرت ب449 ألف هكتار سنة 2011، لترتفع إلى حوالي 468.26 ألف هكتار سنة 2012،ثم ترتفع بحوالي 37.31 ألف هكتار سنة 2013.

وبالنسبة للإنتاجية والإنتاج فقد عرفا ارتفاعا تصاعديا منذ سنة 2011، بمقدار 18953 كلغ /هكتار و2297.17 ألف هكتار على الترتيب. بينما نجد إنتاج التمور والفواكه الأخرى نلاحظ ارتفاعا في الإنتاج حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة وتشكل إحدى المنتوجات الرئيسية في قائمة الصادرات الزراعية والتي تقلل العجز في

ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني. حيث شهدت ارتفاعا محسوسا منذ سنة 2011 سواء من حيث المساحة أو الإنتاج والإنتاجية.

من خلال ما تقدم فإن الإنتاج النباتي لم يعرف نموا بوتيرة مسقرة وإنما عرف تذبذبات خاصة منها الحبوب التي عرفت تقلبات متفاوتة، أما البقوليات فإنها على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن زيادة إنتاجها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي ونقص إنتاج أي منها يمثل دون شك حالة حرجة لأن الجزائر في حاجة ماسة إليه. وتعود أسباب هذه التذبذبات إلى عدة أسباب منها التقصير واللامبالاة من طرف القائمين على القطاع بالإضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة.

وعليه فإن ترقية الإنتاج النباتي أصبح ضرورة ملحة وذلك باتخاذ إجراءات وتدابير سواء في ما تعلق بالمساحة أو نوعية البذور أو فيما يتعلق بتشجيع المزارعين من خلال وضع سياسة زراعية تنموية بعيدة الأفق في مجال الزراعات النباتية وفي مقدمتها الزراعات الاستراتيجية.

الفرع الثاني: تقييم تطور الإنتاج الحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، وتتكون الثروة الحيوانية في الجزائر من الأبقار، الأغنام، الماعز الخيول، والإبل بالإضافة إلى الدواجن والأسماك والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية في الجزائر من 2011 إلى 2013.

جدول رقم (3–11): تطور أعداد الثروة الحيوانية ما بين2013–2011

	2011	2012	2013
الأبقار	179000	1843.94	1909.46
الأغنام	23989.33	25194.00	26572.98
الماعز	4411.02	4595.00	4910.70
الخيل	44.20	46.00	45.04
الإبل	318.76	340.00	344.02

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، المجلد 34، 2014.

من الجدول أعلاه؛ تطور تعداد الثروة الحيوانية بين 2011-2013 حيث عرف عدد الأبقار تذبذبا وهذا من خلال انخفاض الذي شهده إذ وصل إلى 1909.46 ألف رأس سنة 2013، بعدما كان سنة 2011 حوالي 179000 ألف رأس. أما الأغنام فقد سجلت زيادة كبيرة ابتداء من سنة 2011 إذ بلغت 23989.33 ألف رأس، وواصلت الارتفاع إلى غاية 2012 بمقدار 1204.67 ألف رأس وفي سنة 2013 بلغت ما مقداره 26572.98 ألف رأس.

وفيما يخص الماعز قد عرفت زيادة مستمرة وذلك بمتوسط بلغ حوالي 4638.90 ألف رأس من 2011 إلى2013، وبالنسبة للخيل فقد عرفت اتجاها متزايدا خلال الفترة 2011-2013 إذ سجل عام 2011 ما يعادل 44.20 ألف رأس ليصل في عام 2013 إلى حوالي 45.04 ألف رأس. بينما عرفت الإبل ارتفاعا قدره 340.00 ألف رأس سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 التي كانت 318.76 ألف رأس لتستمر في الارتفاع إلى حوالي 344.02 ألف رأس سنة.2013

أما فيما يخص إنتاج الدواجن كما ذكر في المبحث السابق فقد شهدت ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2011 وحتى سنة 2013 حيث قدرت سنة 2011 بحوالي 330.33 ألف طن لترتفع إلى 418.40 ألف طن سنة 2013.

بالنسبة للثروة السمكية فقد شهدت تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض من 2011 إلى2013 حسب ما ورد في جدول تطور إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية في الجزائر في المبحث السابق.

أما عن الألبان والأسماك فقد شهت هي الأخرى تطور ملحوظا حسب ما ورد في جدول تطور إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية في الجزائر في المبحث السابق ويعود هذا التذبذب إلى عدة أسبا أهمها: اختلاف الأساليب المستعملة في عمليات الصيد، ضعف الإمكانيات الصيدية، قلة الاستثمارات في هذا المجال إضافة إلى نقص الخبرات الفنية التي تؤثر على مردودية القطاع وقد وضعت الوزارة الوصية مخططات تمثلت في البرنامج الوطني لدعم الصيد البحري كما ورد في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

إذن فان الثروة الحيوانية لم تعرف وتيرة منسجمة نحو الزيادة تنخفض تارة وترتفع تارة أخرى لكن على العموم فان عدد الحيوانات عرفت تحسنا في السنوات الأخيرة وذلك بسبب الدعم الذي قدمته الدولة لفائدة المربيين للاستثمار في هذا المجال من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الفرع الثالث: تقييم الواردات والصادرات الزراعية والغذائية

سنتطرق لكل على حدى.

أولا: تقييم الواردات الزراعية والغذائية

إن حجم الواردات الزراعية والغذائية يأخذ اتجاه متزايد من سنة لأخرى وذلك نتيجة زيادة الطلب على الغذاء بمعدل أكبر من معدل الإنتاج لأن حجم الإنتاج الزراعي يكون منخفضا مقارنة بحجم الطلب الكلي على السلع الغذائية والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-12): تطور قيمة الواردات الجزائرية من 2006 إلى 2010.

	متوسط الفترة 2006-2010	2012	2013
الواردات الكلية	33661.19	50385.00	41336.30
الواردات الزراعية	7015.03	11244.49	11933.58
الواردات الغذائية	5216	8130	8353

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، المجلد 34، 2014.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هناك ارتفاع تدريجي لقيمة الواردات الزراعية حيث قدرت بـ 11244.49 مليون دولار أمريكي سنة 2012، بينما سجلت في متوسط الفترة 2006-2010 حوالي 7015.03 مليون دولار أمريكي، وتعود الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل غير مسبوق في الأسواق العالمية وازدياد الطلب على السلع الغذائية وكذلك إلى قلة الإنتاج الوطني وعجز القطاع الزراعي على سد احتياجات السوق المحلي.

كما ارتفعت الواردات الغذائية من 5216 مليون دولار أمريكي في متوسط الفترة 2006 -2010 إلى 8130 مليون دولار أمريكي سنة 2012 ويدل هذا على أنه يوجد عجز في الإنتاج الزراعي المحلي عن مواكبة الطلب المتزايد على المنتوجات الغذائية خاصة في ظل تذبذب مستويات الإنتاج واستمرار ارتفاع معدل النمو السكاني حيث اعتمدت الجزائر على السوق الخارجية لتوفير احتياجات السوق الوطنية من المتوجات الغذائية.

إذ يمكن القول أن كثيرا من السلع الغذائية أو ذات الاستهلاك الواسع ما تزال تستورد بكميات كبيرة وتبقى وتيرتها دون تغيير ايجابي يذكر على مدى عقود كثيرة مضت، خاصة وأن مثل هذه المواد لا يمكن الاستغناء

عنها لتأمين حياة السكان زد على ذلك أن أسعارها في ارتفاع دائم وتتحكم فيها تقلبات السوق العالمي وهذا يشكل عبئا إضافيا على ميزانية الدولة.

وسيمثل الرهان القادم بالنسبة للجزائر في تطوير صادرات المواد الفلاحية والغذائية التي تظل متواضعة خاصة إذا ما قورنت بالواردات ومنحصرة في مجموعة من المواد على رأسها التمور وبعض الفواكه والخضر الموسمية.

ثانيا: تقييم صادرات المواد الزراعية الغذائية

إن تطور الصادرات الزراعية والغذائية لن يكون بمستوى تطور الواردات الزراعية لأن الصادرات الكلية ضئيلة جدا، إذ تعود النسبة الأكبر إلى قطاع المحروقات، كما أن الجزائر تعد مستوردا هاما في مجال السلع الغذائية في حين أن صادراتها الزراعية لا تتعدى بعض المنتجات، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الفلاحية.

جدول رقم (3–13): تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية من 2006 إلى 2013

	متوسط الفترة 2006–2010	2012	2013
الصادرات الكلية	74514.02	71865.80	47998.49
الصادرات الزراعية	212.98	840.03	561.05
الصادرات الغذائية	107	604	403

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، المجلد 34، 2014.

من الجدول أعلاه: تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الاقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع الغذائية المصدرة هي في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية وذات قيمة مضافة ضعيفة.

إن مساهمة الصادرات الزراعية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية تبقى ضعيفة جدا، ويرجع ذلك إلى عدم تحقيق فعالية على مستوى إعادة هيكلة الصادرات الجزائرية وتنويعها، وفي هذا الصدد يمكن القول أن الثورة النفطية التي تسخر بها الجزائر كانت إلى حد ما عائقا أمام تنمية وتطوير الصادرات غير النفطية وأولها الصادرات الزراعية خاصة وأن الجزائر بلد زراعي، كما أنها تمتاز بالتذبذب الشديد من سنة لأخرى لارتباطها بالعوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي بشكل عام خاصة في الآونة الأخيرة أين شهد تراجعا.

على العموم لقد تمت عدة تجارب تعزيزية في قطاع الزراعة منذ الاستقلال حتى اليوم، لكن هذه التجارب والسياسات لم تعالج المشاكل الأساسية كالمشكل العقاري واستنزاف المساحات الخضراء، سواء استعمال الموارد المائية وهو ما يبقي قطاع الزراعة في الجزائر بحاجة إلى عصرنة في التقنيات وإلى مبادرات استثمارية جادة وذلك للرفع من تنافسية القطاع الزراعي في الجزائر.

وبذلك نجد أن القطاع الفلاحي الجزائري شهد العديد من النجاحات خلال العشرية الأخيرة، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة لاسيما التي تم تحقيقها في العشرية الأخيرة، يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي، وبالتالي يطرح لهذا القطاع التحدي المتمثل في كيفية المضي قدما من أجل تشجيع التنمية الزراعية الطموحة والسماح بتثمين جميع القدرات. حاليا، تسمح الوضعية من تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض تطوير هذا القطاع. ويتفق الخبراء على أن الأسعار الدولية الأكثر تقلبا تشكل عائقا رئيسيا. ومن ناحية أخرى تحسين المحاصيل المحلية يتطور ببطء، ولا يمكنه من عكس الوضعية نحو تحكم أفضل في الواردات، كذلك العقبات الهيكلية المناخية والمادية بالإضافة إلى عجز وحدات الإنتاج التي تعاني من عبء اقتصادي وبالتالي ضعف القدرة التنافسية، من شأنها تفسير هذه الحقيقة. ويقدر معدل نمو القطاع الفلاحي لسنة 2015 بنسبة 10% (وفقا لتصريحات المسؤول الأول للقطاع) بعد ما قدر بـ 21.1% سنة 2009، وهي أعلى نسبة محققة منذ سنة 2000، والشكل أدناه يبين ذلك:

شكل رقم(3-5): تطور معدل نمو القطاع الفلاحي

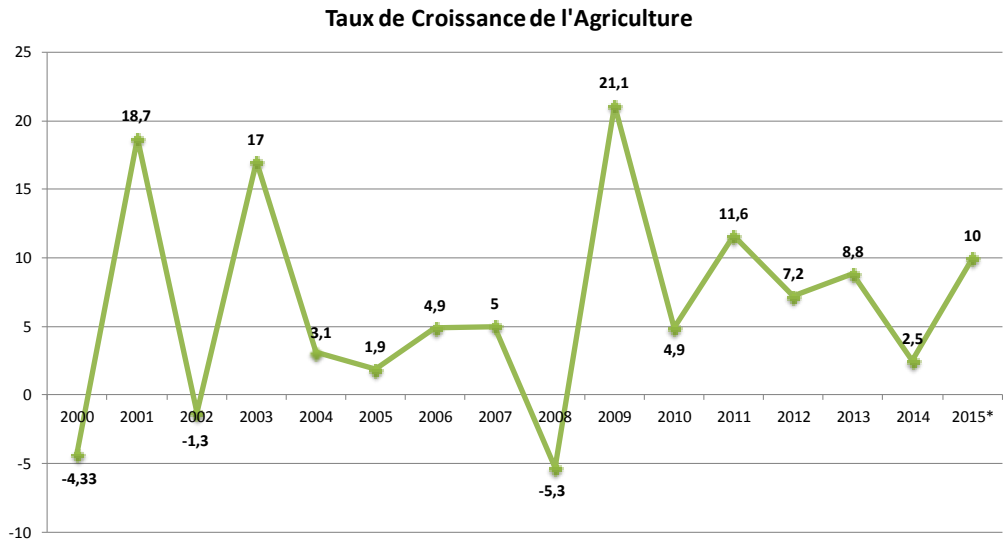

المصدر: قسم الدراسات الاقتصادية/المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على معطيات المنظمة الوطنية للإحصاء (تقديرات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).

وفيما يخص الفلاحة، وصيد الأسماك فقد قدرت مصالح وزارة المالية خلال السداسي الأول سنة 2015 نموها بنسبة تزيد عن +5،3%. ويعود ذلك أساسا إلى إنتاج الحبوب الذي شهد ارتفاعا بنسبة 7% مقارنة بالسنة الماضية. فقد حقق الفرع 37،7 مليون قنطار سنة 2015 مقابل 35 مليون دولار سنة 2014.

ومن أجل تغطية الطلب على الحبوب، يهدف هذا القطاع إلى زيادة الإنتاج تدريجيا للوصول بها إلى 70 مليون قنطار بحلول سنة 2019، إذ ينبغي على هذا النمو أن يتحقق من خلال، لاسيما، تثمين الأراضي الزراعية وتوسيع المساحات المروية وإدماج الأسمدة والبذور المعتمدة وتعزيز المكننة. وفي ضوء ذلك تم إقامة شراكة مع دول أجنبية[1].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي-السداسي الأول من سنة 2015.

خلاصة الفصل

يعتبر القطاع الزراعي الجزائري أحد أهم القطاعات الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية، نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها من موارد طبيعية ونباتية وحيوانية تؤهله لتقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية والعمل على تحقيق الأمن الغذائي .

وقد عرف هذا القطاع تحسنا كبيرا ترجم في زيادة الإنتاج في بعض السلع الزراعية بفضل تطبيق مجموعة من السياسات الزراعية وما تمخض عليها من برامج وإصلاحات ساهمت بشكل فعال في زيادة الإنتاج لبعض السلع الغذائية على الرغم من ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن القول أن الزراعة ، يمكن أن تعمل كقاطرة للنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان المتخلفة، كما تعمل على تحقيق الأمن الغذائي لهذه الدول.

ولقد واجهت الزراعة أثناء مسيرتها التنموية، وتحقيق تقدمها في الجزائر صعوبات ومشاكل عديدة في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن مشكلة الغذاء تعتبر من أهم المشكلات لكونها تشكل تحديا خطيرا للاقتصاد الجزائري خاصة لارتباطه بحياة الفرد وأمنه واستقراره إضافة إلى أن القضاء على هذه المشكلة أو على الأقل التقليل من حدتها يعد انطلاقة حتمية للتنمية الاقتصادية.

ولمواجهة هذه المشكلة الخطيرة قامت الجزائر بإعداد وتطبيق عدة مخططات وبرامج وسياسات كانت تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي، غير أن هذه السياسات والبرامج لم تأت بثمارها المنتظرة بل ساهمت أحيانا في تعميق المشكلة الغذائية لبعض السلع مع ورفع الإنتاج لمجموعة من السلع الغذائية الأخرى.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعتبر السياسة الزراعية متعددة الجوانب والتوجهات وتختلف من دولة إلى أخرى في مجملها إلى إحداث نوع من التغيير والتطوير وهو ما يثبت خطأ الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: إن انعدام الأمن الغذائي يشكل تهديدا كبيرا لما ينجم عنه من مخاطر أهمها سيطرة الدولة المصدرة على الدول المستوردة وخضوع هذه الأخيرة لإرادتها السياسية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: إن فشل السياسات الزراعية في الجزائر وعدم قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي راجع إلى سوء إدارة القطاع الزراعي، وغياب سياسات البحث والإرشاد الزراعي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة :من تحليلنا لموضوع الدراسة وإجابتنا على الإشكالية توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تمثل السياسة الزراعية جزءا لا يتجزأ من التنمية الزراعية التي تعني استخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج.
- ✓ الأمن الغذائي قضية حساسة تسعى جميع الحكومات لتحقيقها باستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج من أجل الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

✓ اتبعت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية تعمل على دعم الزراعة بصفة عامة وإنتاج المواد الغذائية بصفة خاصة.

✓ يتوفر القطاع الزراعي في الجزائر على موارد طبيعية غير مستغلة وثروات حيوانية ونباتية يمكن الاعتماد عليها واستغلالها في زيادة الإنتاج الزراعي خاصة إذا تم التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي.

✓ عدم وجود إرادة سياسية لتطوير القطاع الزراعي بما يسمح من تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال غياب جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات وهو ما أدى إلى فشلها.

✓ على الرغم من توفر الإمكانيات الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية إلا أن الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني ظل ضعيفا نوعا ما.

التوصيات:

وبناء على ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات التالية:

✓ العمل على وضع سياسات زراعية فعالة والحث على حسن استغلالها للاستفادة منه؛

✓ الحرص على استغلال الثروات الحيوانية والنباتية في الجزائر والاعتماد عليها في زيادة الإنتاج الزراعي؛

✓ تطوير القطاع الزراعي الجزائري بسن العديد من القوانين والتشريعات المشجعة للإنتاج المحلي وتخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره؛

✓ زيادة الاهتمام بالبحث الزراعي وتوفير التمويل الضروري لتطوير مراكز البحوث الزراعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. جواد سعد عارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
1. رمضان محمد وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
2. سالم اللوزي، **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005–2025،المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، جامعة الدول العربية، 2007.
3. سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، بيروت، 2001.
4. السيدة ابراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
5. صديق منير الطيب، خضران بن حمدان الزهراني، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2007.
6. فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر–**، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
7. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما 2013.
8. وليد عساف، **استراتيجية القطاع الزراعي – الصمود وتنمية–**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014.

ثانيا: أطروحات ورسائل:

1. خزار بلال، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
2. زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
3. سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة ولاية قالمة–**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.

4. وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2010/2000 – دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR**، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
5. هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2014.
6. لرقام جميلة ، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي-السداسي الأول من سنة 2015.
8. كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2013.
9. قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر–**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012.
10. فاتح حركاتي، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
11. عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2005، ص 12.
12. عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر– دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011.
13. العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

ثالثا: مجلات وابحاث:

1. بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر،** أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد الثالث عشر، جوان 2013.
2. حسين عبد المطلب الاسرج، **تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي،** مجلة ايكونومكات، السنة الرابعة، العدد 22 ، فبراير 2013 .
3. سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده،** مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الخامس جامعة محمد خيضر، بسكرة2009.
4. صالح العصفور، **السياسات الزراعية،** سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والعشرون، سبتمبر 2003.
5. رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر–واقع وآفاق–،** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، سطيف، 2015.
6. الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.
7. عبد الحق زغدار، **نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطية،** مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

رابعا: ملتقيات علمية:

1. بركنو نصيرة، **استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي،** ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي التاسع حول الامن الغذائي في دول شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر.
2. سفيان عمراني، **استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي،** ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي التاسع حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.
3. عامر أسامة، **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي،** ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي التاسع حول دور التأمين في دعم التنمية الزراعية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 23-24 نوفمبر 2014.

4. عائشة نصاب، **استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي التاسع حول اعادة الاعتبار لسكان الارياف استدامة الامن الغذائي – الجزائر نموذجا-،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.
5. ندير طروبيا، **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها الجزائر نموذج، كلية العلوم
6. طوبجني زين الدين، **استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي التاسع حول الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

خامسا: القوانين والبرامج:

1. البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005.
2. الجريدة الرسمية العدد 46، قانون رقم 08-16 مؤرخ في 10 أوت 2008.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اداة بيداغوجية، ديسمبر 2007.
4. جوزيه غرازيانو داسيلفا وآخرون، **برنامج القضاء على الجوع التجربة البرازيلية**، وزارة التنمية الزراعية المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2012.
5. وزارة الزراعة، وثيقة السياسات الزراعية، المملكة الأردنية الهاشمية، 1995.
6. وزارة الفلاحة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. resourcecrisis.com/food/problematic-food-security/
2. www.okaz.com.saK.
3. www.aoad.org/algeria-Inv.pdf
4. www.docudesk.com

الملخص:

يمثل القطاع الزراعي حجر الأساس في الاقتصاد لارتباطه بباقي القطاعات الأخرى ولدوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي الذي بات يشكل عقبة أمام تطور الشعوب وتقدمها، ولأجل ذلك تم تنفيذ سياسة حاولت تحسين الوضع أطلق عليها السياسة الزراعية.

ولقد شغلت مسألة الأمن الغذائي اهتمام الجزائر من خلال عديد المحاولات لإصلاح القطاع الزراعي ودعم التنمية الزراعية من جهة، وتقليص الفجوة الغذائية من جهة أخرى، فكانت البداية من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي، غير أن الزراعة الجزائرية عرفت عجزا في تلبية احتياجاتها لتستمر بذلك تبعيتها للخارج ما أدى إلى مشكلة الأمن الغذائي. ويهدف هذا البحث إلى بيان واقع وآفاق السياسة الزراعية ومدى قدرتها على تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، التنمية الزراعية، السياسة الزراعية، الأمن الغذائي.

Résumé:

Le secteur agricole représente la pierre angulaire de l'économie en raison de son lien avec le reste des autres secteurs et à son rôle efficace dans la réalisation du développement économique et social, réalisant ainsi la sécurité alimentaire, qui est devenu un obstacle au développement et au progrès des peuples, et que la mise en œuvre de la politique a essayé d'améliorer la situation exigeait la politique agricole.

Le problème de la sécurité alimentaire en Algérie avait un intérêt à travers de nombreuses tentatives pour réformer le secteur agricole, soutenir le développement agricole d'une part, et de réduire le déficit alimentaire d'une autre part, au début il était de l'auto-gouvernance au programme de renouvellement agricole, mais l'agriculture algérienne connu un déficit à répondre à leurs besoins de poursuivre cette dépendance à l'extérieur de ce qui a conduit au problème de la sécurité alimentaire. L'objectif de cette recherche à la réalité de la déclaration et les perspectives de la politique agricole et leur capacité à améliorer la sécurité alimentaire en Algérie.

Mots clés: le secteur agricole, le développement agricole, la politique agricole, la sécurité alimentaire